جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٧٨)

واقع وامكانات تطوير قطاع الزراعة في سلطنه عمان

اعداد

د٠ عبد الفتاح محمد حسين

سبتمبر ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الدراسه

الموضوع	الصفحه
مقدمه	أ
الفصل الاول: الزراعه والاقتصاد القومي	١
١ – ١ نصيب الزراعه من القوى العامله	١
١ – ٢ مساهمة الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي	٤
١ – ٣ دور قطاع الزراعه في التجاره الخارجيه	٧
الفصل الثاني: الموارد الزراعيه ومعوقات استغلالها	١٠
٢ – ١ الموارد الارضيه	١٠
٢ – ٢ الموارد المائيه	١٤
٢ – ٣ الانتاج النباتي	١٨
٢ – ٤ الانتاج الحيواني	٢٩
٢ – ٥ الفجوه الغذائيه	٣٣
الفصل الثالث: التخطيط من اجل تنمية القطاع الزراعي	٣٧
٣ – ١ السياسه الاستثماريه	٣٨
٣ – ٢ تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه	٤٥
٣ – ٣ السياسه التسويقيه	٤٧
٣ – ٤ سياسات الدعم	٥٠
٣ – ٥ السياسه التمويليه	٥٤
الملخص والتوصيات	٥٧
المراجع	٦٣
ملحق احصائي	٦٥

مقدمه

يشكل هدف تنويع مصادر الدخل القومي بسلطنة عمان اهم اهداف استراتيجية التنميه التي تبنتها السلطنه منذ بدء تجربة التخطيط الاقتصادي مع بداية السبعينات ، بحيث لا يخضع الاقتصاد الوطني لسيادة قطاع اوحد (النفط) . ويقدم قطاع الزراعه احد امكانات هذا التنويع لما يشكله من اهمية سواء من حيث عدد السكان الزراعيين او من حيث نسبة العاملين به من اجمالي قوة العمل بالسلطنه ، علاوه على انه يشكل مصدرا مهما للانتاج السلعي اللازم لغذاء المجتمع.

وبالرغم من هذه الاهميه فان قطاع الزراعه كان يعاني من مشكلات عديده جعلته اكثر القطاعات الاقتصاديه تخلفاً ، مما دفع الحكومه الى وضع الخطط المختلفه التي تضمنت العديد من السياسات والبرامج الزراعيه التي تهدف الى تنمية هذا القطاع. وبدون شك قد حدث تطور ملموس في هذا المجال ، الا انه بسبب ضيق امكانات حل بعض المشكلات لكونها مشكلات طبيعيه من ناحيه، وعدم كفاية الجهود المبذوله تجاه بعض المشكلات من ناحيه اخرى ونتيجة للتطور الاسرع في بعض القطاعات الاقتصاديه الاخرى من ناحيه ثالثه ، فان الزراعه ما زالت تعتبر اكثر القطاعات الاقتصاديه تخلفا بالسلطنه ، وهو ما توضحه بعض المتغيرات الاقتصاديه التي تتناولها هذه الدراسه.

لذلك فان هذه الدراسه تهدف الى القاء الضوء على واقع قطاع الزراعه وعملية تطوره وما يواجه هذا التطور من عوائق ومشكلات والجهود التخطيطية التي بذلت ومدى مناسبة ما وضع من سياسات لتذليل هذه العوائق والتقليل من اثارها السلبيه ، بما قد يساعد متخذ القرار على تعميق ما هو مناسب من هذه السياسات واقتراح سياسات وبرامج اخرى لعلاج اوجه القصور او نقاط الضعف التي افرزتها تجربة التنميه وكذلك الحد من او تحجيم الاثار غير المرغوبه للمحددات الداخليه لهذا القطاع.

وعلى ضوء ذلك فان الدراسه تنقسم الى ثلاثة فصول بخلاف المقدمه والخاتمه ، يتناول الفصل الاول منها دور الزراعه العمانية في الاقتصاد الوطني ، بينما يعرض الفصل الثاني حجم وتطور الموارد الزراعيه وما يقف من عقبات امام الاستغلال الرشيد لهذه الموارد ، اما الفصل الثالث فيلقي الضوء على الجهود التنمويه المبذوله واهم السياسات الزراعيه التي تضمنتها خطط التنميه المتعاقبه من اجل دفع القطاع الزراعي على طريق النمو.

وتغطي فترة الدراسه المراحل المختلفه منذ الاعداد لعمليه التخطيط (١٩٧١ - ١٩٧٥) ثم الخطط الخمسيه المتعاقبه حتى الخطه الحاليه (١٩٩١ - ١٩٩٥).

وبالاضافه الى ان الدراسه تعتمد على الاسلوب الاحصائي من ناحيه والاسلوب الوصفي من ناحيه اخرى ، فانها تستخدم البيانات المتوفره من الاصدارات الرسميه علاوة على الدراسات المختلفه التي تتصل بمجال الدراسه . وفي هذا المقام يود الباحث التنويه الى الندره الشديده في القاعده الاحصائيه الخاصه بقطاع الزراعه سواء من حيث الكم او من حيث النوع والتي شكلت قيدا شديدا في بعض الاحيان على مدى تفصيل هذه الدراسه علاوة على انها تعتبر من اهم معوقات وضع الخطط المناسبه للاستغلال الرشيد للموارد الزراعيه بالسلطنه.

وبصرف النظر عن اختلاف مناحي الدراسات المختلفه من حيث تناول قطاع الثروه السمكيه كجزء من قطاع الزراعه ، فانه نظرا لاهمية الثروه السمكيه في سلطنة عمان وتعدد جوانبها فان الباحث يرى من المناسب افراد دراسه خاصه بها على ان تقتصر هذه الدراسه على الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

والله ولي التوفيق

الباحث

الفصل الاول

الزراعه والاقتصاد القومي

حتى ما قبل اكتشاف النفط في سلطنة عمان (١٩٦٧) احتلت الزراعه العمانيه المكانه الاولى بين قطاعات الاقتصاد الوطني حيث تشير بعض الدراسات الى انه كان يعيش في ذلك الوقت نحو ٨٠٪ من اجمالي السكان في الريف[١] . كما شكل الناتج المحقق في قطاع الزراعه عام ١٩٧٠ نحو ٤ . ٩٥٪ من الناتج المتولد في القطاعات السلعيه وحوالي ١٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٢] .

ولكن بعد ظهور النفط حدث تعديل جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني ، بحيث فقدت الزراعه هذه الاهمية - كما سيتضح من خلال هذا الفصل - ولكن وبالرغم من هذا التراجع في مكانة قطاع الزراعه ، الا انه ما زال يمثل احد المصادر الرئيسيه الواعده التي يمكن تطويرها لتوليد الدخل لتحل محل الثروه النفطيه غير المتجدده ، فمن زاوية قطاع الزراعه تحتل سلطنة عمان المرتبه الثانيه في اطار دول مجلس التعاون الخليجي العربيه بعد المملكه العربيه السعوديه من جميع الوجوه سواء من حيث القيمه المضافه او مساحة الاراضي الصالحه للزراعه او كمية المياه الجوفيه.

١ - ١ نصيب الزراعه من القوى العامله

لم يتم حتى الان الانتهاء من اتمام النتائج النهائيه للتعداد العام للسكان الذي يتم اجرائه لاول مره بالسلطنه والذي بدأت خطواته الاولى في نهاية العام السابق ، ولذلك قلما تتواجد بيانات فعليه عن حجم وهيكل السكان مثل توزيع هؤلاء بين الريف والحضر وبين من يعمل ومن لا يعمل وتوزيع القوى العامله بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه ، وانما قد يتوافر بعض هذه البيانات بناء على بعض التقديرات والدراسات التي تمت بواسطة العينات، وبالتالي فان هذه البيانات قد تختلف من دراسه الى اخرى ومن تقدير الى اخر وخاصه فيما يتصل بقطاع الزراعه حيث كثيرا ما تتفاوت التقديرات المختلفه للموارد الزراعيه .

---

[١] - علم الهدى حماد (دكتور) - تنمية الزراعه والثروه السمكيه في سلطنة عمان - وزارة الزراعه والاسماك مسقط ١٩٨١ ص ٢٦ .

[٢] - محسوبه من : مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠- مسقط -١٩٧٦ ص ١١

تكاد تتفق التقديرات على ان نسبة السكان الزراعيين الى اجمالي السكان العمانيين في اوائل السبعينات كانت تدور حول ٨٠٪[١] ، ونظرا للهجره التي حدثت من الريف الى الحضر كنتيجة طبيعيه لمعدلات التنميه الكبيره بالمدن وما صاحب ذلك من توافر شروط افضل للعمل والحياه داخل هذه المدن فان هذه النسبه قد انخفضت باستمرار بحيث تقدرها بعض الدراسات في الثمانينات بنحو ٥٠٪[٢].

وبالرغم من هذا التناقص في نصيب السكان الزراعيين من اجمالي السكان الا ان عددهم في تزايد مستمر ، فكما هو مبين بجدول {١ - ١} بلغ عدد السكان الزراعيين عام ١٩٨٠ نحو ٤٩٠ الف نسمه ثم ارتفع الى ان وصل حوالي ٦٠١ الف نسمه في عام ١٩٩٠ بنسبة زياده تقدر بحوالي ٢٢.٧٪ خلال عقد الثمانينات. الا ان معدل الزياده السنوي قد انخفض باستمرار خلال هذه الفتره حيث بلغ بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ نحو ٢.٨٪ ، ثم انخفض الى ١.٦٪ بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ و الى ١.٢٪ في عام ١٩٩٠ ، وهو ما ينخفض كثيرا عن معدل الزياده السكانيه بالسلطنه والبالغ نحو ٣.٥٪ سنوياً[٣] ، مما يؤكد ظاهرة الهجره المستمره من الريف الى المدن .

وكما يبين نفس الجدول فانه بالرغم من زيادة عدد العاملين بالزراعه من ١٤٠ الف عامل في عام ١٩٨٠ الى ١٦٤ الف عامل عام ١٩٩٠ ، الا ان وزنهم النسبي من اجمالي القوى العامله قد انخفض باستمرار حيث بلغ ٤٠٪ في عام ١٩٩٠ مقارنة بنحو ٥٠٪ عام ١٩٨٠[٤].

---

[١] - انظر :
- علم الهدى حماد (دكتور) - تنمية الزراعه والثروه السمكيه في سلطنة عمان - مرجع سابق - ص ٢٦
- وزارة التجاره والصناعه - الاقتصاد العماني في عشر سنوات (١٩٧٠-١٩٨٠) - مسقط - بدون تاريخ - ص ١٠٣

[٢] - انظر :
- مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١-١٩٨٥) - مسقط - ص ٨٥
- عادل ابراهيم هندي (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - ورقه مقدمه في الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩ ص ١

[٣] - وزارة الصحه - المديريه العامه للتخطيط - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٩٢ ص ١

[٤] - يختلف تقدير العماله الزراعيه في عام ١٩٩٠ وفقا لمصدر الجدول المذكور عنه وفقا للخطه الخمسيه الرابعه والتي تقدر اجمالي العماله بنحو ٥٢٩ الف عامل والعماله الزراعيه بحوالي ١٤٦ الف عامل وبالتالي يكون وزنها النسبي نحو ٢٧.٧٪ من اجمالي القوه العامله بالسلطنه - ص ١٥٠

جدول (١ - ١) تطور السكان والعماله الزراعيه
خلال الفتره ١٩٨٠ - ١٩٩٠

الف نسمه

البيان	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
السكان الزراعيون	٤٩٠	٥٥٨	٥٩٤	٦٠١
السكان النشطون	٢٨٠	٣٦١	٤٠١	٤١٠
العاملون بالزراعه	١٤٠	١٦٢	١٦٥	١٦٤
نسبة العاملين بالزراعه (٪)	٥٠	٤٥	٤١	٤٠

المصدر: منظمة الاغذيه والزراعه للامم المتحده - الكتاب السنوي للانتاج ١٩٩٠ ، ماخوذ من : صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٢ ص ٢٣٦ .

ان هذا التراجع في نسبة العماله الزراعيه قد لا يرجع الى انخفاض فرص العمل في قطاع الزراعه بقدر ما يرجع الى تحسن شروط العمل في القطاعات الاخرى ، والدليل على ذلك زياده اعداد العماله الوافده في هذا القطاع باستمرار ، فبعد ان كان تواجد العماله الوافده في قطاع الزراعه في عام ١٩٧٠ منعدما اصبح عدد هذه العماله المقدر في عام ١٩٩٠ نحو ٢٧.٥ الف عامل بما يشكل حوالي ١٨.٨٪ من اجمالي العماله الزراعيه وفق تقديرات الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١-١٩٩٥) . ومن المتوقع ان تتزايد العماله الوافده بحيث تصل الى حوالي ٣٣ الف عامل في عام ١٩٩٥ ولكن مع تناقص وزنها النسبي الى نحو ١٧.٣٪ من اجمالي العماله الزراعيه[١] .

ان هجرة الايدي العامله من قطاع الزراعه ومحاولة احلالها بالعماله الاجنبيه يشكل احدى المشاكل الهامه التي تواجه تنمية قطاع الزراعه ، اذ كثيرا ما تكون هذه العماله غير متخصصه وربما منها ما لم يعمل من قبل في الزراعه ، ووقوف حاجز اللغه امام متابعة هذه العماله لما تقدمه الحكومه من خدمات ارشاديه سواء في مجال الانتاج او في مجال ادخال الاساليب التكنولوجيه المتطوره في القطاع الزراعي .

وبالرغم من تناقص نسبة العاملين في الزراعه خلال السنوات العشرين الماضيه ، الا ان قطاع الزراعه العماني ما زال يشكل مصدرا مهما لتوفير فرص العمل ، فوفقا لتقديرات الخطه الخمسيه الحاليه (١٩٩١ - ١٩٩٥) يتوقع ان يتم خلق نحو ١٠١ الف فرصة عمل للعماله الوطنيه خلال فترة الخطه ، منها ٣٨.٥٪ في قطاع الزراعه[٢].

---

[١] - محسوبه من المرجع السابق ص ١٥٠

[٢] - محسوبه من نفس المرجع السابق ص ١٥٠

١ - ٢ مساهمة الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي

نظرا لان قطاع الزراعه كان يشكل النشاط الرئيسي في الاقتصاد العماني قبل ظهور النفط فان جل الناتج المحلي الاجمالي كان يتولد داخل هذا القطاع ، ومع بداية انتاج النفط في السلطنه بدأت اهمية قطاع الزراعه في توليد الناتج المحلي الاجمالي تتراجع حيث بلغت حصته من هذا الناتج في عام ١٩٧٠ نحو ١٦٪[١] ، ومع الارتفاع الملحوظ في اسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٤ من ناحية وزيادة الانتاج لمواجهة اعباء برامج التنميه الطموحه من ناحية اخرى حدث تراجع كبير وملحوظ في حصة قطاع الزراعه من الناتج المحلي الاجمالي ، فكما هو مبين بالجدول {١ - ٢} ، بلغت هذه الحصه حوالي ١.٩٪ في عام ١٩٧٥ ، ونظرا للجهود التي بذلت خلال الخطه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) نحو تنمية قطاع الزراعه فلقد زادت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الخطه بحيث بلغت حوالي ٢٪ في المتوسط سنويا وبعد ان انخفض هذ المتوسط الى ١.٩٪ خلال الخطه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) ارتفع مرة اخرى الى نحو ٢.٤٪ خلال الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) وحافظ على نفس المستوى تقريبا خلال السنتين الاولتين من الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) حيث بلغ فيهما ٢.٤٪ ، ٢.١٪ على الترتيب.

ولم يكن النمو الفجائي في قطاع النفط هو السبب الوحيد وراء تراجع مكانة قطاع الزراعه في الاقتصاد الوطني ولكن كان من هذه الاسباب التطور الملحوظ الذي حدث في القطاعات الاخرى نتيجة للجهود التنمويه ، فبعد ان كان الناتج الزراعي يشكل نحو ٩٥.٤٪ من انتاج القطاعات السلعيه غير النفطيه في عام ١٩٧٠[٢] ، انخفضت هذه النسبه كما هو موضح بالجدول {١ - ٢} الى حوالي ١٥٪ عام ١٩٧٥ ، ثم ارتفعت مره اخرى بحيث بلغت في المتوسط خلال الخطة الخمسيه الاولى نحو ١٨.١٪ ، وبعد انخفاض هذا المتوسط خلال الخطه الخمسيه الثانيه الى ١٥.٨٪ عاود ارتفاعه خلال الخطه الثالثه بحيث بلغ نحو ١٩.٦٪.

ان هذا التراجع في مساهمة قطاع الزراعه سواء في الناتج المحلي الاجمالي او في ناتج القطاعات السلعيه لا يرجع الى ركود هذا القطاع وانما يرجع في المقام الاول الى التطور الاقتصادي الذي صاحب تنمية قطاعات اقتصاديه لم تكن موجوده من قبل مثل قطاع الصناعه من ناحيه والى الثوره التي حدثت في قطاع النفط من ناحية اخرى ، والدليل على ذلك ان الناتج المحقق في قطاع الزراعه قد حقق معدلات نمو مرتفعه فاقت في بعض الاحيان معدلات نمو الناتج في القطاعات السلعيه الاخرى وايضا الناتج المحلي الاجمالي بما يشمل من قطاعات نفطيه. فكما يوضح الجدول {١ - ٢} بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للناتج الزراعي خلال الخطه الخمسيه الاولى حوالي ٢٣.٣٪ مقابل ١٥.٨٪ للناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه ، ٢٥.١٪ للناتج المحلي الاجمالي .

---

[١] - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٨٨ ص ٤٤٥

[٢] - نفس المرجع السابق ص ٤٤٥

اما في الخطه الخمسيه الثانيه وان كان متوسط معدل نمو الناتج الزراعي والبالغ حوالي ١٢.٩٪ اقل من متوسط معدل نمو الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه والذي بلغ ١٨.٣٪ ، فانه تفوق على متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ الاخير حوالي ١١٪ .

وفي الخطه الخمسيه الثالثه كان تفوق متوسط معدل نمو الناتج الزراعي على متوسط معدل نمو الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه واضحا حيث كان هذين المتوسطين نحو ٤.٦٪ ، ٠.٢٪ على الترتيب ، كما استمر تفوقه على متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ ٤.٣٪ .

وبمقارنة معدلات النمو المحققه في قطاع الزراعه بماكان مخططا له في الفترات التخطيطية ، يلاحظ ان معدل الاداء في هذا القطاع يسير بالصوره المأموله ، فبالنسبه للخطه الخمسيه الاولي كان من المستهدف زيادة الناتج المحقق في قطاع الزراعه بنسبة ٦٦.٦٪ في نهاية الخطه مقارنة باولها[١]، بينما بلغت هذه الزياده الفعليه نحو ٢٠٢.٤٪ . وفي الوقت الذي بلغ فيه متوسط معدل النمو السنوي المستهدف في الخطه الخمسيه الثانيه ١٥.٦٪[٢]، كان المعدل المحقق فعلا حوالي ١٢.٩٪. اما في الخطه الخمسيه الثالثه فكان من المتوقع ان يصل معدل النمو السنوي نحو ٣.٤٪ في المتوسط[٣]، في حين بلغ المعدل الفعلي حوالي ٤.٦٪ في المتوسط سنويا.

ان العرض السابق ليس الغرض منه اعطاء انطباع خاطئ بان قطاع الزراعه العماني قد بلغ درجه كبيره من النمو ، وانما يهدف الى تبيان ان التراجع النسبي لقطاع الزراعه داخل منظومة القطاعات الاقتصاديه الاخرى قد حدث - على الرغم من الجهود الحثيثه لتطويره - نتيجة اما للتطور الاسرع في بعض القطاعات او لخلق قطاعات لم تكن موجوده من قبل بالمفهوم الاقتصادي. فقطاع الزراعه بالرغم من انه يحقق معدلا مناسبا للاداء في ضوء مرحلة التطور التي بلغها الاقتصاد العماني فان امامه العديد من المشكلات التي بمواجهتها يمكن لهذا القطاع ان يساير المراحل التاليه للتطور الاقتصادي وان يحافظ على مكانته في الاقتصاد الوطني.

---

[١] - مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) - مسقط ١٩٧٦ - ص ٢٥

[٢] - مجلس التنمية - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) - مسقط ١٩٨١ - ص ٣٨

[٣] - مجلس التنمية - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - مسقط ١٩٨٦ - ص ٧٧

جدول [١ - ٢] تطور مساهمة قطاع الزراعه في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفتره (١٩٧٥ - ١٩٩٢)

السنوات	معدلات النمو (٪)			مساهمة قطاع الزراعه في	
	الناتج الزراعي [١]	ناتج القطاعات السلعيه غير النفطيه	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه (٪)	الناتج المحلي الاجمالي (٪)
١٩٧٥	—	—	—	١٥,٠	١,٩
١٩٧٦	(١٢,١)	١٩,٣	٢٢,١	١١,١	١,٤
١٩٧٧	٤١,٥	(٢,١)	٧,١	١٦,٠	١,٨
١٩٧٨	٣٢,٨	٢,٤	(٠,٢)	٢٠,٧	٢,٥
١٩٧٩	٣٥,٥	٢٤,٥	٣٦,٥	٢٢,٦	٢,٤
١٩٨٠	١٨,٩	٣٤,٨	٦٠,٠	١٩,٩	١,٨
متوسط	**٢٣,٣**	**١٥,٨**	**٢٥,١**	**١٨,١**	**٢,٠**
١٩٨١	٨,٩	٢٦,٥	٢٠,٧	١٧,١	١,٦
١٩٨٢	١٢,٨	١٨,١	٥,٠	١٦,٤	١,٨
١٩٨٣	١٧,١	٢٢,٠	٤,٨	١٥,٧	٢,٠
١٩٨٤	٦,٧	٢١,٦	١١,٢	١٣,٨	١,٩
١٩٨٥	١٩,١	٣,١	١٣,٤	١٥,٩	٢,٠
متوسط	**١٢,٩**	**١٨,٣**	**١١,٠**	**١٥,٨**	**١,٩**
١٩٨٦	—	٠,٥	(١٨,٩)	١٥,٩	٢,٤
١٩٨٧	٤,٤	(١٥,٦)	٧,٢	١٩,٦	٢,٤
١٩٨٨	٩,٩	٦,٧	(٢,٦)	٢٠,٢	٢,٧
١٩٨٩	٦,٧	(٢,٥)	١٠,٤	٢٢,١	٢,٦
١٩٩٠	١,٨	١١,٨	٢٥,٤	٢٠,١	٢,١
متوسط	**٤,٦**	**٠,٢**	**٤,٣**	**١٩,٦**	**٢,٤**
١٩٩١	١٠,٢	١٣,٣	(٣,٣)	١٩,٥	٢,٤
١٩٩٢	(٠,٨)	١٠,٠	١٢,٨	١٧,٦	٢,١

المصدر : محسوبه على اساس الجدول [١] بالملحق

---

[١] - للسنوات ما قبل ١٩٧٥ لم يتم فصل الناتج المحقق في قطاع الزراعه عن الناتج المحقق في قطاع الثروه السمكيه.

١ - ٣ دور قطاع الزراعه في التجاره الخارجيه

ان اهمية قطاع الزراعه من حيث مساهمته في اجمالي الصادرات العمانيه تعتبر ضئيله جدا نظرا لضخامة وتطور الصادرات النفطيه بوتيرة متزايدة ومستمرة ، كما يوضح جدول (١ - ٣) لم تساهم الصادرات الزراعيه الا بنحو ٠,٤٪ في المتوسط سنويا من اجمالي الصادرات خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ وانخفضت هذه المساهمة الى حوالى ٠,٣٪ خلال الخطه الخمسيه الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠ وخلال الخطه الخمسيه الثانيه ١٩٨١ - ١٩٨٥ ثم زادت خلال الخطه الخمسيه الثالثه ١٩٨٦- ١٩٩١ الى نحو ٠,٧٪ ، وبالرغم من انخفاضها خلال السنوات الاولى من الخطه الخمسيه الحاليه (الرابعه) بحيث اصبحت حوالي ٠,٦٪ الا انها مازالت تشكل ضعف المساهمة خلال الخطتين الاولى والثانيه.

ولكن يمكن ادراك اهمية قطاع الزراعه في مجال التجاره الخارجيه عند استبعاد صادرات النفط والنظر الى ما تشكله الصادرات الزراعيه من اجمالي الصادرات غير النفطيه باعتبارها صادرات تتسم الى حد كبير بالاستقرار والاستمرار مقارنة بالصادرات النفطيه، فلقد شكلت الصادرات الزراعيه كل الصادرات غير النفطيه حتى عام ١٩٧٧، ونظرا لتطور القطاعات الاخرى فقد بدء تصدير سلع غير زراعيه واخذت هذه الصادرات تتزايد بمعدلات مرتفعه مما ادى الى التدهور المستمر في حصة الصادرات الزراعيه من اجمالي الصادرات غير النفطيه ، فلقد انخفضت هذه الحصه من ٨١,٩٪ في المتوسط سنويا خلال الخطه الخمسيه الاولى الى ٤١,٧٪ خلال الخطه الخمسيه الثانيه ثم الى ١٩,٥٪ خلال الخطه الخمسيه الثالثه وتدهورت بصوره ملحوظه خلال السنتين الاولتين من الخطه الحاليه بحيث بلغت فيهما نحو ١٢,٥٪ ، ١١,١٪ على الترتيب.

ان ذلك يرجع - كما سبق القول - الى زيادة الصادرات غير الزراعيه بصوره اسرع من الصادرات الزراعيه ، فبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للصادرات الزراعيه للخطط الخمسيه الثلاث ٢٨,٤٪ ، ٢٧,٠٪ ، ٨,١٪ على التوالي ، كان هذا المتوسط بالنسبه لاجمالي الصادرات غير النفطيه نحو ٤٥,٧٪ ، ٣٨,٥٪ ، ٢٦,٨٪ لنفس الخطط على الترتيب.

جدول [١ - ٣] تطور الصادرات الزراعيه عمانية المنشأ
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٢

السنوات	معدلات النمو (٪)			نسبة الصادرات الزراعيه الى (٪)		
	الصادرات الزراعيه	الصادرات غير النفطيه	اجمالي الصادرات	الصادرات غير النفطيه	اجمالي الصادرات	صافي الواردات الزراعيه
١٩٧١	—	—	—	١٠٠,٠	٠,٥	٧,٤
١٩٧٢	—	—	٠,٧	١٠٠,٠	٠,٥	٦,٤
١٩٧٣	٥٠,٠	٥٠,٠	٢٩,٧	١٠٠,٠	٠,٥	٥,٦
١٩٧٤	(٣٣,٣)	(٣٣,٣)	٢٦٣,٩	١٠٠,٠	٠,١	٢,٣
١٩٧٥	١٧٥,٠	١٧٥,٠	١٧,٠	١٠٠,٠	٠,٢	٣,٦
متوسط	**٣٨,٣**	**٣٨,٣**	**٦٢,٣**	**١٠٠,٠**	**٠,٤**	**٥,١**
١٩٧٦	٢٧,٣	٢٧,٣	١١,٥	١٠٠,٠	٠,٣	٣,٩
١٩٧٧	(١٤,٣)	(١٤,٣)	٠,٤	١٠٠,٠	٠,٢	٢,٦
١٩٧٨	١٣٣,٣	١٧٥,٠	(٤,٠)	٨٤,٩	٠,٥	٥,٥
١٩٧٩	١٤,٣	٤٢,٤	٤٢,٩	٦٨,١	٠,٤	٤,٩
١٩٨٠	(١٨,٨)	(٢,١)	٦٦,٥	٥٦,٥	٠,٢	٣,١
متوسط	**٢٨,٤**	**٤٥,٧**	**٢٣,٥**	**٨١,٩**	**٠,٣**	**٤,٠**
١٩٨١	٥٣,٩	٤٣,٥	٢٢,٧	٦٠,٦	٠,٣	٤,١
١٩٨٢	—	١٦,٧	(٧,٥)	٥٢,٠	٠,٣	٣,٥
١٩٨٣	١٠,٠	٣٩,٠	(٤,٢)	٤١,١	٠,٣	٣,٦
١٩٨٤	(٩,١)	٦٠,٨	٤,٥	٢٣,٣	٠,٣	٢,٩
١٩٨٥	٨٠,٠	٣٢,٦	١٤,٢	٣١,٦	٠,٥	٥,١
متوسط	**٢٧,٠**	**٣٨,٥**	**٥,٩**	**٤١,٧**	**٠,٣**	**٣,٨**
١٩٨٦	٤,٢	١٦,٧	(٣٧,٨)	٢٨,٢	٠,٨	٥,٢
١٩٨٧	٨,٠	٤٦,٢	٣٥,٧	٢٠,٨	٠,٦	٥,٦
١٩٨٨	٣٢,١	٦٢,٠	(١٤,٨)	١٧,٠	٠,٩	٦,٧
١٩٨٩	٦,٦	٥,٦	١٨,٥	١٧,٢	٠,٨	٧,٠
١٩٩٠	(١٠,٥)	٣,٦	٣٧,٥	١٤,٨	٠,٥	٥,٦
متوسط	**٨,١**	**٢٦,٨**	**٧,٨**	**١٩,٥**	**٠,٧**	**٦,٠**
١٩٩١	(٢,٩)	١٤,٧	(١٠,٠)	١٢,٥	٠,٦	٤,٨
١٩٩٢	٨,١	٢٢,٤	١٠,١	١١,١	٠,٦	٤,٥

المصدر: حسبت على اساس بيانات جدولي [٢] ، [٣] بالملحق

ونظرا لزيادة الواردات الزراعيه بمعدلات سريعه كنتيجة طبيعيه لعملية التنميه - سوف يتم القاء الضوء على اسباب ذلك بالتفصيل في جزء لاحق من الدراسه - فان الميزان التجاري الزراعي والذي يعاني من العجز المستمر منذ البدايه قد اصابه بعض التدهور وذلك بالنظر الى نسبة تغطية الصادرات الزراعيه للواردات الزراعيه والتي انخفضت من ٧٠٤٪ في بداية الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ الى ٣٠٦٪ في نهايتها وبحيث بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبه خلال الفتره المذكوره حوالي ٥٠١٪، وانخفض هذا المتوسط خلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانيه الى نحو ٤٪ ، ٣٠٨٪ على الترتيب، ثم ارتفع مرة اخرى خلال الخطه الخمسيه الثالثه الى حوالي ٦٪ ، وكما ادي التدهور في معدل نمو الصادرات الزراعيه مع بداية الخطه الحاليه الى الانخفاض الملحوظ في نسبتها الى الصادرات غير النفطيه فانه ادى ايضا الى نفس الشيء فيما يتصل بنسبة تغطيتها للواردات الزراعيه حيث انخفضت من متوسط سنوي ٦٪ للخطه الخمسيه الثالثه الى ٤٠٨٪ ، ٤٠٥٪ خلال السنتين الاولتين من الخطه الحاليه (١٩٩١، ١٩٩٢) على الترتيب.

الفصل الثاني

الموارد الزراعيه ومعوقات استغلالها

٢-١ المـــــوارد الارضيـــــه :

كما سبق القول لم يتم اجراء تعداد عام او تعداد زراعي بالسلطنه حتى العام الماضى الذي بدء فيه اول تعداد زراعي والمتوقع الانتهاء منه وظهور نتائجه التفصيليه في اواخر هذا العام ، ولذلك فانه لا تتوافر بيانات دقيقه عن قطاع الزراعه توضح تطور المساحات الزراعيه والمحصوليه والانتاج بشقيه النباتي والحيواني وغير ذلك من بيانات احصائيه تغطي مختلف جوانب النشاط الزراعي. لذلك تمت في ١٩٧١ بعض التقديرات التقريبيه للمساحات الزراعيه بواسطة التصوير الجوي وبواسطة العينات، كما قامت وزارة الزراعه والاسماك في عام ١٩٧٩/٧٨ باجراء مسح زراعي بالعينه والذي اوضح - كما هو مبين بجدول {٢ - ١} - ان المساحه القابله للزراعه تبلغ نحو ١٩٨.٤ الف فدان بما يعادل حوالي ٠.٢٨ ٪ من اجمالي مساحة البلاد والبالغه ٣٠٠ الف كم٢ (٧١ مليون فدان) ، بينما كانت تقدر المساحه المنزرعه فعلا بنحو ٩٧.٦ الف فدان بما مقداره حوالي ٠.١٤ ٪ من اجمالي مساحة البلاد ونحو ٤٩.٢ ٪ من اجمالي المساحه القابله للزراعه .

وحسب نفس الجدول كان يغلب على النمط الحيازي الحيازات القزميه حيث يبلغ متوسط الحيازه نحو ٣.١ فدان وينخفض الى حوالي ١.٥ فدان في حالة المساحات المزروعه فعلا. ويتراوح هذا المتوسط بين اقل من فدان في الحجر الغربي وحوالي ٥.٦ فدان في منطقة مسقط والباطنه حيث يتركز نحو ٣٠.٤ ٪ من اجمالي الحائزين والذين يحوزون حوالي ٥٥.٣٪ من اجمالي المساحه القابله للزراعه ونحو ٥٠.٦٪ من اجمالي المساحه المزروعه فعلا . ان هذا النمط الحيازي علاوه على تشتت هذه الحيازات في اماكن متفرقه حيثما وجدت المياه الجوفيه التي تعتمد عليها الزراعه في عمان يشكلان عقبه رئيسيه امام تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه مثل الميكنه الزراعيه وانظمة الري الحديثه. وطبقا لنتائج التعداد المشار اليه تشكل الحيازات المملوكه نحو ٩٦٪ من اجمالي عدد الحيازات بينما حوالي ٤٪ من هذه الحيازات هي حيازات مؤجره سواء ايجارا نقديا او ايجارا عينيا.

جدول {٢ - ١} المساحه المزروعه حسب المناطق
طبقا لنتائج المسح الزراعي بالعينه لعام ١٩٧٩/٧٨

(بالفدان[١])

المنطقه	الحيـــــازات		المساحه القابله للزراعه		المساحه المزروعـه	
	عـــــدد	٪	مســاحه	٪	مساحـه	٪
مسقط والباطنه	١٩٧٧٨	٣٠,٤	١٠٩٧٨٠	٥٥,٣	٤٩٣٨٥	٥٠,٦
الجنوبيـــــه	١٨٢٦	٢,٨	٦٤٤٣	٣,٣	٥٧٤٥	٥,٩
الداخليـــــه	١١١٥٤	١٧,١	٣٤٤٩٨	١٧,٤	١٢٢٩٨	١٢,٦
الشرقيه وجعلان	١١٠٦٦	١٧,٠	١٣٨٤٧	٧,٠	١٠١٩٨	١٠,٤
الحجر الشرقـي	٤٦٨٦	٧,٢	٤٦٥٥	٢,٤	٢٩٣٩	٣,٠
الحجر الغربـي	٦٣٣٦	٩,٧	٦٢٤٥	٣,٢	٤٦٥٣	٤,٨
الظاهـــــره	٦٠٩٤	٩,٤	١٧١٤١	٨,٦	٧٨٦١	٨,١
الجو والبريمـي	١٩٨٠	٣,١	٣١٢٣	١,٥	٢١٠٦	٢,١
مسنـــــدم	٢١٥٦	٣,٣	٢٦٦٦	١,٣	٢٤٥٢	٢,٥
الاجمالي	**٦٥٠٧٦**	**١٠٠**	**١٩٨٣٩٨**	**١٠٠**	**٩٧٦٣٧**	**١٠٠**

المصدر : مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٨٨ ص ٢١٩

---

[١] - تم تحويل امساحات من الهكتار الى الفدان حتي يتم توحيد البيانات الخاصه بالمساحات والتي ترد مره بالهكتار ومره بالفدان ، ووذلك على اساس ان الهكتار = ٢,٣٨ فدان.

وبهدف توسيع الرقعه الزراعيه قامت الحكومه منذ عام ١٩٨٠ بتوزيع اراضي على المزارعين بلغ اجماليها حتى عام ١٩٩١ نحو ١٨٠٤٣ فدانا يبلغ المستغل منها فعلا حوالي ١٤٦٣٩ فدانا بنسبة ٨١٪[١] ، ولقد وزعت هذه المساحات في حدود عشرة افدنه للشخص الواحد بحيث لا يزيد ما يملكه من ارض زراعيه عن خمسة عشر فدانا.

ونتيجة لهذه السياسه بالاضافه الى توسع المزارعين في استغلال المساحات القابله للزراعه فانه حدث نمو مستمر في الرقعه الزراعيه ، فكما هو مبين بجدول (٢ - ٢) زادت الرقعه الزراعيه من حوالي ٩٧.٦ الف فدان عام ١٩٧٩/٧٨ الى نحو ١٣٠ الف فدان عام ١٩٨٨ بنسبة زياده ٣٣.٢٪ . وشهدت مناطق عُمان الداخل والشرقيه وجنوب الباطنه اكبر توسع في الرقعه الزراعيه حيث زادت مساحتها بنسبة ٨٤٪ ، ٨٣.١٪ ، ٦٢٪ على الترتيب وبذلك ارتفعت حصصهم من المساحه الاجماليه من ٧.٤٪ ، ١١.٥٪ ، ٢٥٪ عام ١٩٧٨ الى ١٠.٣٪ ، ١٥.٨٪ ، ٣٠.٤٪ عام ١٩٨٨ على التوالي. وفي المقابل انخفضت المساحه المزروعه في كل من منطقتي الجنوبيه والوسطى بنسبة ٣٨.٣٪ ، ٢٠٪ مما ادى الي انخفاض حصتهما من ٥.٩٪ ، ٥.١٪ عام ١٩٧٨ الى ٢.٧٪ ، ٣.٩٪ عام ١٩٨٨ على التوالي.

وبالرغم من هذه الزياده في الرقعه المزروعه خلال السنوات السابقه الا ان هذه الرقعه لا تشكل حتى الان سوى ٠.١٩٪ من المساحه الكليه للبلاد وحوالي ٦٥.٦٪ من اجمالي المساحه القابله للزراعه، وبالتالي فان ضيق المساحه المزروعه يشكل عقبه من اهم العقبات التي تقف امام عملية التنميه الزراعيه. ان النسبه غير المستغله والتي تشكل نحو ٣٤.٤٪ من الاراضي القابله للزراعه تشكل احد المحاور الممكنه للحد من هذه العقبه، الا ان ذلك يتوقف على مدى كفاية الموارد الاخرى وخاصة مورد المياه.

---

[١] - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٩١ ص ١٦٠

جدول {٢ - ٢} تطور الرقعه الزراعيه حسب المناطق
خلال الفتره ١٩٧٨ - ١٩٨٨

(فدان)

المنطقـــــه[١]	(١) ١٩٧٨		(٢) ١٩٨٨	
	مساحه	٪	مساحه	٪
جنوب الباطنـــه	٢٤٣٨٥	٢٥,٠	٣٩٥١٣	٣٠,٤
شمال الباطنـــه	٣١٥٩٢	٣٢,٤	٣٤٧٦٠	٢٦,٧
الشرقيـــــه	١١١٩٨	١١,٥	٢٠٥٠٣	١٥,٨
عمان الداخـــل	٧٢٦٩	٧,٤	١٣٣٧٣	١٠,٣
الوســـــطى	٥٠٢٧	٥,١	٥٠١٩	٣,٩
الظاهره ومسنـدم	١٢٤٢١	١٢,٧	١٣٣٣٥	١٠,٢
الجنوبيـــــه	٥٧٤٥	٥,٩	٣٥٤٢	٢,٧
الاجمالـــــي	٩٧٦٣٧	١٠٠	١٣٠٠٤٥	١٠٠

المصدر: (١) - سلطنة عمان - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٨ ص ٢١٩

(٢) - SULTANATE OF OMAN , THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT , FINAL REPORT , VOLUME 1, P. 40 , NOVEMBER 1990

---

[١] - تم تعديل إحصادات عام ١٩٧٨ والوارده بالجدول {٢ - ١} حسب التبويب الجديد لمناطق السلطنه وكما هو وارد بهذا الجدول.

٢-٢ المـــوارد المائيـــــه

نظرا لان الامطار تعتبر قليله وغير منتظمه حيث يبلغ متوسط هطولها ١٠٠ ملليمتر في السنه ويصل اقصاه ٢٠٠ ملليمتر في المتوسط في قليل من المناطق مثل المنطقه الجنوبيه والجبل الاخضر ووادي سمائل وساحل الباطنه[١] ، فان الزراعه العمانيه تعتمد اعتمادا كليا على الخزانات الجوفيه والتي تغذيها الامطار الموسميه باستثناء منطقة المراعي بجبال ظفار بالمنطقه الجنوبيه والتي تعتمد على الامطار بشكل مباشر.

وبناء على ذلك تنقـسم نظم الري بالسلطنه الى نوعين : الاول نظام الافـلاج وهـي نظم ري تقليديه معقده تتصل دهاليزها الجوفيه الضيقه بطبقات الماء تحت الارض والتي تندفع الى سطح الارض بتأثير الجاذبيه الارضيه حيث يجري توزيعها عبر مجاري مائيه خلال دوره تستغرق مـــن ٧ - ٩ ايام الى كل مزرعه صغيره على التوالي. ويعتمد حوالي ٥٠٪ من الاراضي الزراعيه على مياه الافلاج خاصة في المنطقه الداخليه ، ويبلغ عدد الافلاج في السلطنه حوالي ٦٠٠٠ فلج[٢] . اما النوع الثاني فهو نظام الابار والتي تنقسم الى نوعين : ابار ضحله او يدويه ، وابار عميقه ، ويعتمد على مياه الابار نحو ٥٠٪ من المساحه المزروعه خاصة في ساحل الباطنه.

وتختلف التقديرات حول امكانات المياه بالسلطنه بشكل واضح ، فتشير احدى الدراسات[٣] الى ان كمية الموارد المائيه الصالحه للاستعمال تبلغ حوالي ٦٣٠ مليون متر مكعب في العام، والاستهلاك السنوي يقدر بنحو ٤٣٠ مليون متر مكعب ، مما يعني ان الكميه المتبقيه والتي يمكن استغلالها في اغراض التوسع الزراعي تبلغ نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا ، علاوه على حوالي ٦٠ مليون متر مكعب هي عباره عن ١٥٪ من المياه المستغله حاليا يمكن توفيرها في حالة استخدام طرق الـــــري

---

[١] - عباس عبدالرحمن ابو عوف (دكتور) - السياسه الزراعيه في سلطنة عمان وافاق التطوير - المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - الخرطوم - سبتمبر ١٩٨٩ - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ٣

[٢] - غرفة تجارة وصناعة عمان - مشاريع الاستثمار الزراعي في سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - ورقه مقدمه للندوه سالفة الذكر - ص ١٢

[٣] - بنجت ساموبلن - مشروع برنامج الانماء - منظمة الاغذيه والزراعه F A O - مشروع المركز لموارد المياه - المديريه العامه للزراعه - مسقط

الحديثه ونحو ١٠٠ مليون متر مكعب هي عباره عن مياه فيضانات تذهب الى البحر والصحراء في موسم الامطار ويمكن توفيرها عن طريق اقامة بعض السدود ، وبذلك يبلغ اجمالي هذه الموارد الاضافيه نحو ٣٦٠ مليون متر مكعب بما يشكل نحو ٨٣,٧٪ من الكميه المستغله فعلا ويقدم رافدا من روافد التنميه الزراعيه.

جدول [٢ - ٣] ميزان المياه الجوفيه في عام ١٩٨٨

(مليون متر مكعب)

المنطقه	التغذيه الجوفيه	الاستخدامات الزراعيه	الاستخدامات الاخرى	الرصيد
شمال الباطنه	٢٤٠,٢	٣٢١,٣	٠,٠	(٨١,١)
جنوب الباطنه	٣١٦,٩	٤٢٨,٥	٨,٧	(١٢٠,٨)
الظاهره	١٣٦,٦	١٣٤,٥	٠,٦	١,٥
الداخليه	١٥٧,٤	١٦٨,٦	٣,٢	(١٤,٤)
الشرقيه	٢٣٢,٠	٢٠٦,٨	١,١	٢٤,١
مسندم	٣٠,٠	١٣,٤	٠,٢	١٦,٤
الجنوبيه	١٢٦,٧	٣٥,٧	٠,٠	٩١,٠
الاجمالي	**١٢٣٩,٨**	**١٣٠٨,٨**	**١٣,٨**	**(٨٢,٨)**

المصـــــــــدر: THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP. CIT . , VOLUME 1 , P. 53

وعلى النقيض من ذلك تشير دراسة اخرى الى ان هناك عجزا مائيا يقدر بنحو ٨٢.٨ مليون متر مكعب في السنه وان هذا العجز - كما يوضح الجدول {٢ - ٣} - متواجد في اهم المناطق الزراعيه في السلطنه . فيبلغ هذا العجز اقصاه في جنوب الباطنه حيث يبلغ نحو ١٢٠.٨ مليون متر مكعب بما يشكل حوالي ٢٨.٢٪ من الاحتياجات السنويه . كما يبلغ نحو ٨١.١ مليون متر مكعب في شمال الباطنه بما يعادل نحو ٢٥.٣٪ من الاحتياجات اللازمه للري سنويا . اما في المنطقه الداخليه فيقدر هذا العجز بحوالي ١٤.٤ مليون متر مكعب بما مقداره نحو ٨.٥٪ من احتياجات الزراعه في هذه المنطقه سنويا .

ان السحب بمعدلات اكبر من التغذيه الجوفيه ادي الى ظهور مشكلة زيادة ملوحة المياه الجوفيه وخاصة في مناطق الباطنه نتيجة تسرب مياه البحر الى الابار مما يهدد التربه الزراعيه ويؤدي الى انخفاض الانتاجيه . ان هذا العجز الحادث في موارد المياه بالسلطنه يرجع الى الزياده المستمره في استخدامات المياه ليس فقط لاغراض الزراعه وانما للاغراض الاخرى مثل الاستخدامات المنزليه وللصناعه. وزيادة استخدامات مياه الري لا ترجع فقط لزيادة المساحه المزروعه وانما ايضا بسبب ازدياد سحب المياه نتيجة تحول وسائل سحب مياه الابار من يدويه الى ميكانيكيه مما ادي الى الاسراف في استخدام المياه خاصة في ظل اتباع اسلوب الري بالغمر والذي تتراوح كفاءته من ٣٠٪ الى ٤٠٪[١] .

لقد اكدت المراقبه الهيدرولوكيه التي قامت بها وكالة جايكا اليابانيه لساحل منطقة الباطنه ان معدل استخدام المياه الجوفيه يزيد بحوالي ٢١٪ عن معدل الاحتياج الفعلي[٢]. وبالتالي فانه اذا ما تم رفع كفاءة نظام الري الحالي الى نحو ٦٠٪ او ٨٠٪ لامكن مضاعفة الارض التي يمكن زراعتها بنفس الكميه من المياه.

---

[١] - وزارة الزراعه والاسماك - الموارد المائيه بسلطنة عمان - مسقط - ١٩٨٦ ص ١٦٧

[٢] THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP . CIT . , VOLUME 2 ,P.120

وبالتالي كان من محاور سياسة وزارة الزراعه في هذا الصدد ادخال نظم الري الحديثه واقامة السدود الجوفيه على الوديان الرئيسيه بهدف المحافظه على المياه الناتجه عن تساقط الامطار وذلك من خلال الحجز المؤقت لهذه المياه المتدفقه واتاحة وقت اطول لتسربها الى باطن الارض في مناطق التغذيه الجوفيه المناسبه علاوة على الحيلوله دون تسرب هذه المياه الى البحر دون استخدام . فعلى سبيل المثال تقدر بعض الدراسات الكميات التي تتسرب الى البحر دون استخدام بنحو ١٦٢ مليون متر مكعب وانه يمكن منع حوالي ثلث هذه الكميه من التسرب الى البحر عن طريق اقامة السدود المناسبه[١].

لذلك وعلاوة على ما تم تنفيذه من سدود فان الخطه العشريه لقطاع الزراعه (١٩٩١ - ٢٠٠٠) تستهدف تنفيذ ٤٢ سداً مياه جوفيه والتي من المتوقع ان توفر مياه تكفي لري حوالي ٤٤٠٣ فدان . كما انه من المستهدف ادخال نظام الري الحديث في حوالي ٧١٤٠٠ فدانا بحيث اذا ما تم توفير من ٢٠٪ الى ٤٠٪ من المياه المستخدمه حاليا فانه يمكن ري مساحه تتراوح من ١٧٨٥٠ الي ٣٧٦٠٠ فدانا[٢]. وبذلك يمكن زيادة المساحه المزروعه فعلا والبالغه نحو ١٣٠ الف فدان بنسبة تتراوح بين ١٧,١٪ ، ٢٤,٦٪ .

ان هذه الاهداف قابله للتحقيق على ضوء النتائج الفعليه حتى الان فحسب تصريح وزير الزراعه في حديثه لجريدة عمان بتاريخ ٩٣/٨/٢٤ حجزت السدود المقامه خلال الفتره ١٩٨٩- ١٩٩٣ ما يقارب ١٤٠ مليون متر مكعب من المياه مما ادى الى ارتفاع مناسيب المياه الجوفيه وتحسن نوعية هذه المياه المتمثل في انخفاض درجة ملوحته .

---

(١) - مجلس التنميه - الخطه الخمسيه الثانيه - مرجع سابق ص ٧٧

(٢). THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP . CIT . , VOLUME 3 ,P.25-26

٢-٣ الانتـــــاج النباتـــــي

تشكل قيمة الانتاج النباتي نحو ٧٠.٨٪ من قيمة اجمالي الانتاج الزراعي في المتوسط سنويا خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢ وتاخذ هذه الحصه اتجاها تنازليا حيث انخفضت من ٧٣.٦٪ في عام ١٩٨٨ الى ٦٧.٣٪ عام ١٩٩٢[١] .

وتحتل مجموعة المحاصيل الحقليه المرتبه الاولى من حيث مساهمتها في الانتاج النباتي ، فكما هو مبين بالجدول {٢ - ٤} ، بلغ متوسط نصيب هذه المجموعه من قيمة الانتاج النباتي خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢ نحو ٣٨.٣٪ ، بينما اتت مجموعة محاصيل الفواكه في المرتبه الثانيه بنصيب ٣٤.٤٪ ثم مجموعة الخضر في المرتبه الثالثه حيث بلغت حصتها نحو ٢٧.٣٪ .

وتشكل الاعلاف من برسيم وحشيشة الرودس الجزء الاكبر من المحاصيل الحقليه ، حيث بلغت حصتها من هذه المجموعه نحو ٨٤.١٪ في المتوسط خلال نفس الفتره ، ويليها التبغ الذي بلغ نصيبه في المتوسط حوالي ١٥.٣٪ ، بينما بلغت حصة محصول القمح نحو ٠.٦٪ فقط.

اما في مجموعة الفاكهة فيحتل انتاج التمور المقدمه ، حيث بلغت مساهمتها نحو ٥١.٣٪ من انتاج الفاكهة في المتوسط سنويا وان كان هناك تراجعا في هذه الحصه من سنه الى اخرى . ويلي التمور الانتاج من الليمون والموز والمانجو حيث بلغت حصصهم حوالي ١٣٪ ، ١٢.٥٪ ، ٦.٧٪ علي الترتيب . وتشكل الفواكه الاخري واهمها جوز الهند والعنب والباباي نحو ١٦.٥٪ من اجمالي قيمة الفواكه.

وفي مقدمة الزروع الخضريه ياتي البطيخ والشمام حيث بلغت قيمة انتاجهما نحو ٣٢.٤٪ من قيمة انتاج الخضر في المتوسط سنويا . وياتي بعد ذلك محصول الطماطم الذي شكل انتاجه حوالي ١٧٪ في المتوسط سنويا . وبلغت هذه الحصه بالنسبه لمحاصيل الخيار والفلفل والفجل والجزر والملفوف نحو ٨.٧٪ ، ٨.١٪ ، ٦.٥٪ ، ٥.٢٪ ، ٥.٢٪ على الترتيب ، بينما شكلت حصة باقي المحاصيل الخضريه واهمها البصل والثوم والبطاطس نحو ١٦.٩٪ من قيمة انتاج الخضر.

---

[١] - محسوبه من جدول {٤} بالملحق

جدول [٢ - ٤] تطور هيكل الانتاج النباتي
خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(٪)

البيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	متوسط
الفاكهة:	**٣٤,٨**	**٣٤,٦**	**٣٤,٤**	**٣٤,٢**	**٣٤,٢**	**٣٤,٤**
تمور	٥١,٦	٥١,٦	٥١,٤	٥١,٢	٥٠,٩	٥١,٣
عنب	١,٦	١,٩	٢,٢	٢,٦	٣,١	٢,٣
موز	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٦	١٢,٥
جوز الهند	٢,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٤,١	٣,٥
باباي	٢,٠	١,٩	١,٧	١,٦	١,٥	١,٨
مانجو	٦,٦	٦,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٧	٦,٧
ليمون	١٤,٤	١٣,٧	١٣,١	١٢,٥	١١,٨	١٣,٠
حمضيات اخرى	٧,٥	٧,٥	٧,٤	٧,٤	٧,٣	٧,٤
اخرى	١,١	١,٢	١,٥	١,٧	٢,٠	١,٥
الخضروات:	**٢٧,٠**	**٢٧,١**	**٢٧,٣**	**٢٧,٤**	**٢٧,٥**	**٢٧,٣**
طماطم	١٧,٦	١٧,٣	١٧,٠	١٦,٧	١٦,٤	١٧,٠
شمام وبطيخ	٣١,٨	٣٢,٢	٣٢,٤	٣٢,٧	٣٣,٢	٣٢,٤
بطاطس	١,٨	٢,١	٢,٥	٢,٩	٣,٤	٢,٥
جزر	٥,٤	٥,٣	٥,٢	٥,١	٤,٩	٥,٢
ثوم	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٩
ملفوف (كرنب)	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,٢
بصل	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٠
خيار	٩,١	٨,٩	٨,٧	٨,٦	٨,٤	٨,٧
باذنجان	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٢
فجل	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٥
فلفل	٨,٠	٨,٠	٨,١	٨,١	٨,١	٨,١
كوسه	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
اخرى	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤
المحاصيل الحقليه:	**٣٨,٢**	**٣٨,٣**	**٣٨,٣**	**٣٨,٤**	**٣٨,٣**	**٣٨,٣**
قمح	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦
حشيشة الرودس والبرسيم	٨٣,٥	٨٣,٨	٨٤,١	٨٤,٤	٨٤,٧	٨٤,١
تبغ	١٥,٩	١٥,٦	١٥,٣	١٥,٠	١٤,٨	١٥,٣
اجمالي عام	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: حسبت على اساس جدول [٤] بالملحق.

وبالنظر الى التركيب المحصولي - كما هو مبين بجدول {٢ - ٥} - يتضح ان المساحه المزروعه بالفواكه تشكل في المتوسط نحو ٦٢.٩٪ من اجمالي المساحه المحصوليه ، بينما احتلت المحاصيل الحقليه حوالي ١٥.٨٪ من هذه المساحه ، وتاتي الزروع الخضريه في المرتبه الثالثه حيث شكلت ما نسبته نحو ٩.٨٪ . ولكن اذا ما اخذ في الاعتبار ان المحاصيل الاخرى والتي تشكل مساحتها نحو ١١.٥٪ من اجمالي المساحه المحصوليه تتكون في معظمها من محاصيل خضريه فان النسبة الفعليه التي تحتلها الخضروات من المساحه المحصوليه ترتفع بصورة ملحوظه وقد تتفوق على النسبه التي تشغلها المحاصيل الحقليه.

وتحتل التمور الجزء الاكبر من المساحه المنزرعه بالفاكهة حيث يبلغ نصيبها نحو ٧٥.٤٪ من هذه المساحه في المتوسط سنويا ، وان كان هناك بعض التراجع في هذه الحصه من ٧٦.٣٪ عام ١٩٨٢ الى ٧٤.٨ عام ١٩٨٨ ، ويرجع ذلك الى ظهور مشكلة ملوحة مياه الري وخاصة في ساحل الباطنه مما ادى الى التراجع الملحوظ في انتاجية النخيل . وتشكل المساحه المزروعه بكل من المانجو والليمون والموز وجوز الهند نحو ١١.١٪ ، ٧.٢٪ ، ٥.٢٪ ، ١.١٪ من المساحه المنزرعه بالفاكهة على الترتيب.

اما بالنسبه للمحاصيل الحقليه فتشكل المساحه المزروعه بالاعلاف معظم مساحة هذه المجموعه حيث يبلغ متوسط حصة الاعلاف من المساحه المزروعه بالمحاصيل الحقليه نحو ٩٠.١٪ ، وكانت هذه الحصه في تزايد مستمر فلقد ارتفعت من ٨٩٪ عام ١٩٨٢ الى ٩٠.٩٪ عام ١٩٨٨ . ان كبر حجم المساحه المخصصه للاعلاف يوضح الى اي مدى يتم التنافس بين المساحه المخصصه لغذاء الحيوان وتلك المخصصه لانتاج الغذاء للانسان ، فمساحة الاعلاف تشكل نحو ١٦٪ من اجمالي المساحه المحصوليه وتاتي في المرتبه الثانيه بعد التمور بالاضافه الى انها تفوق اجمالي المساحه المخصصه لانتاج الخضر كما انها تعادل نحو ١٩ مره مساحة القمح والتي لم تشكل سوى ٤.٧٪ من المساحه المزروعه بالمحاصيل الحقليه. هذا بينما تشكل المساحه المزروعه بالتبغ نحو ٥.٢٪ من هذه المساحه.

جدول (٢ - ٥) تطور التركيب المحصولي
خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٨

(٪)

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط
الخضروات:	٨,٥	٩,٠	٩,٤	٩,٩	١٠,٣	١٠,٦	١١,١	٩,٨
طماطم	١٦,٣	١٧,٢	١٨,٦	١٨,١	١٨,٧	١٩,١	٢٠,١	١٨,٢
فلفل	٩,١	٩,٤	٩,٨	٩,٧	٩,٥	٩,٨	١٠,١	٩,٦
بصل	١٠,٤	١٠,١	٩,٨	٩,٩	٩,٧	٩,٤	٩,٣	٩,٨
ثوم	٣,٣	٣,٢	٢,٨	٢,٦	٣,٨	٢,٦	٢,٥	٣,٠
باميه	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٩	١,٠
بطيخ	٢٣,٠	٢٢,٥	٢١,٦	٢٢,٢	٢١,٤	٢١,٢	٢٠,٧	٢١,٨
شمام	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٣	١٠,٥
كرنب	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٨	١٢,٧	١٢,٨
خيار	١٢,١	١١,٩	١١,٧	١١,٦	١١,٣	١١,٣	١١,١	١١,٦
بطاطس	١,٤	١,٣	١,٢	١,٦	١,٤	٢,٤	٢,٣	١,٧
محاصيل حقلية:	١٣,٦	١٤,٣	١٥,٣	١٥,٨	١٦,٥	١٧,١	١٧,٦	١٥,٨
قمح	٤,٣	٤,٥	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٤,٧
اعلاف	٨٩,٠	٨٩,٥	٨٩,٩	٩٠,٢	٩٠,٥	٩٠,٨	٩٠,٩	٩٠,١
تبغ	٦,٧	٦,٠	٥,٥	٥,١	٤,٨	٤,٤	٤,٢	٥,٢
الفاكهة:	٦٧,٣	٦٥,٧	٦٤,٤	٦٢,٤	٦١,١	٦٠,١	٥٩,١	٦٢,٩
تمور	٧٦,٣	٧٦,٠	٧٥,٨	٧٥,٤	٧٥,٠	٧٥,٠	٧٤,٨	٧٥,٤
ليمون	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٢	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٢
مانجو	١٠,٤	١٠,٦	١٠,٩	١١,١	١١,٤	١١,٥	١١,٧	١١,١
موز	٥,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,١	٥,١	٥,٢
جوز الهند	١,١	١,١	١,١	١,١	١,٠	١,٠	١,٠	١,١
محاصيل اخرى[١]	١٠,٦	١١,٠	١٠,٩	١١,٩	١٢,١	١٢,٢	١٢,٢	١١,٥
اجمالي عام	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسبت على اساس جدول (٥) بالملحق.

---

(١) - تتضمن المحاصيل الاخري الباباي ، الجزر ، البطاطا ، الفجل ، الباذنجان ، الكوسه ، القرنبيط ، البنجر ، الذره ، حمضيات اخري ، العنب ، الفاصوليا ، الخس ، البسله ، الحمص ، اللوبيا ، اللوز ، الرمان ، التين والجوافه.

وفي مجموعة الخضروات تحتل المساحه المخصصه لانتاج البطيخ والشمام معا المرتبه الاولي بحيث تبلغ نحو ٣٢.٣٪ من اجمالي مساحة الخضر . وتاتي بعد ذك المساحه المزروعه بالطماطم حيث تشكل ١٨.٢٪ من هذه المساحه، ثم مساحة كل من الكرنب والخيار والبصل والفلفل وتبلغ حصصهم ١٢.٨٪ ، ١١.٦٪ ، ٩.٨٪ ، ٩.٦٪ على الترتيب. وتشكل المساحه المخصصه للثوم والباميه والبطاطس مجتمعين نحو ٥.٧٪ من مساحة الخضر.

ومن الملاحظ ان هناك توسعا عاما في زراعة الخضر حيث زادت حصتها من اجمالي المساحة المحصوليه من ٨.٥٪ عام ١٩٨٢ الى ١١.١٪ عام ١٩٨٨ ، وترجع هذه الزياده بالدرجه الاولى الى زيادة مساحة كل من الطماطم والفلفل والبطاطس والتي كان معدل زيادتها خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٨٨ نحو ١١٣.٩٪ ، ٧٠.٤٪ ، ١٧٩٪ للمحاصيل الثلاث على الترتيب.

ولكن امام ضيق الرقعه الزراعيه الحاليه وصعوبة توسعها في المستقبل نتيجة محدودية موارد المياه - كما فصلت الدراسه في اجزاء سابقه - يكون من اهم اولويات السياسه الزراعيه تحقيق الاستخدام الامثل لهذه الرقعه من حيث التركيب المحصولي مع رفع انتاجية الوحده الارضيه الى اكبر مستويات ممكنه . فهل يحقق التركيب المحصولي الحالي هذه الاولويات ؟ للاجابه على هذا التساؤل يمكن الاعتماد على محاولتين : الاولى تعتمد على معيار صافي الدخل الفداني للمحاصيل المختلفه ، والثانيه تعتمد على عدة معايير اخرى الى جانب عامل الربحيه[١].

قامت الدراسه الاولى بحساب صافي الدخل الفداني لاهم المحاصيل على اساس الاسعار السائده لكل منتج وكان ترتيب هذه المحاصيل كما هو مبين بجدول {٢ - ٦} .

---

[١] - الدراسه الاولى : عادل ابراهيم هندي (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - مرجع سابق - الصفحات ٢٠ - ٢٦ .

الدراسه الثانيه: THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP . CIT. VOLUME 5, P.360

اما الدراسه الثانيه والتي قامت بها وزارة الزراعه والثروة السمكيه في ترتيب اهم المحاصيل حسب اولوياتها - كما هو مبين بالجدول المذكور اعلاه - على عدة معايير اخرى بجانب صافي عائد كل محصول مع اعطاء كل معيار عددا معينا من النقاط ويكون نصيب كل محصول من هذه النقاط متوقفا على مدى تحقيقه لشروط كل معيار. واهم هذه المعايير يتمثل في : المساحه المزروعه بالمحصول (مدى انتشار زراعة المحصول) ، الانتاجية ، كمية الانتاج ، سعر الطن، كمية الصادرات والواردات ، عوائد المتر المكعب من المياه المستخدم، ونسبة الاكتفاء الذاتي من المحصول .

ان المقارنه الموضحه بجدول {٢ - ٦} لتوضح بجلاء مدى مخالفة التركيب المحصولي السائد في قطاع الزراعه العماني مع ما تقتضيه الرشاده الاقتصاديه، فعلى سبيل المثال تحتل التمور المرتبه الاولى من حيث المساحه المزروعه بالرغم من انها تاتي في المرتبه التاسعه سواء بالنسبه لمعيار صافي دخل الفدان او بالنسبه لمجموعة المعايير، وياتي البرسيم في المرتبه الثانيه من وجهة نظر المساحه المزروعه بينما ياتي في المرتبه العاشره من حيث صافي دخل الفدان وفي المرتبة السابعه من حيث مجموعة المعايير بل وقد يتاخر كثيرا في الترتيب اذا ما اخذت بعض المعايير الهامه في الحسبان دون المعايير الاقل اهمية ، فمعيار استهلاك المحصول من المياه وهي التي تشكل العقبه الاولى في مجال التنميه الزراعيه نظرا لندرتها الشديده يجعل عملية زراعة المساحه الكبيره المشار اليها سابقا بالاعلاف بعيدة عن الاستخدام الاقتصادي للموارد الزراعيه . ان تحويل ١٢٠٠ فدانا من ١٦٠٠ فدانا اجمالي المساحه المزروعه بالبرسيم في احدى الولايات (بركاء) الى محاصيل موسميه (شتويه) سوف يؤدي الى توفير حوالي ١٢ مليون متر مكعب من المياه سنويا وهو ما يعادل نحو ٢٠٪ من العجز المائي بالولايه ، بل ان تحويل ما يستهلكه فدان البرسيم من المياه والذي يقدر من ١٥ - ١٨ الف متر مكعب سنويا الى اغراض الشرب سيوفر تكلفة تحلية مياه البحر بما لا يقل عن ١١الف ريالا عمانيا (ر.ع) سنويا (بواقع ٧٠٠ بيسه بما يعادل ١,٨ دولارا امريكيا للمتر المكعب)[١].

وعلى الجانب الاخر بينما تاتي محاصيل البطاطس والطماطم والعنب في المراتب الاولى والثانيه والخامسه من وجهة مجموعة العوامل على الترتيب ، تتاخر كثيرا من حيث المساحه المنزرعه فعلا حيث تاتي البطاطس في الترتيب السابع عشر والطماطم في المرتبه السابعه في حين يحتل العنب المركز الاخير.

---

[١] - محمد نصر الدين علام (دكتور) - الترشيد وقاية وعلاج - المياه - اصدار خاص عن وزارة موارد المياه - مسقط - ١٩٩٣ ص ٤٤

جدول [٢ - ٦] ترتيب اهم المحاصيل الزراعيه حسب الاولويه

المحصول	حسب المساحه المزروعه فعـــــلا	حسب صافي دخل الفـــدان	حسب مجموعة معاييـــر
التمور	١	٩	٩
حشيشة الرودس	٢		٣
البرسيم	٢	١٠	٧
المانجو	٣	٦	١٣
الليمون	٤	٢	٤
الموز	٥	١	١٥
البطيخ	٦		١٠
الطماطم	٧		٢
الكرنب	٨		١٦
الخيار	٩		١٢
الشمام	١٠		١١
الفلفل	١١		٨
البصل	١٢	٨	١٨
القمح	١٣	١١	٦
التبغ	١٤		٢٠
جوز الهند	١٥		١٧
الثوم	١٦	٤	١٤
البطاطس	١٧		١
الباميه	١٨		١٩
العنب	١٩		٥

لذلك فان اعادة النظر في التركيب المحصولي الحالي ومحاولة وضع اساس لدوره زراعيـــــه يشكل احد المحاور الرئيسيه في عملية تنمية قطاع الزراعه بالسلطنه وخاصة في ضوء محدودية الرقعه الزراعيه وندرة مياه الري.

واذا كان هذا الوضع يشكل ضروره لمحاولة الاستغلال الامثل من حيث التركيب المحصولي فانه يطرح في نفس الوقت حتمية الارتقاء بانتاجية الوحده الارضيه باعتبار ان التنميه الرأسيه هي الاسلوب الامثل امام الشح الواضح في كميات مياه الري الممكن توفيرها لاي توسع افقي.

وكما يبين جدول (٢ - ٧) كان من ثمرة الجهود التي بذلت في السنوات الماضيه حدوث بعض الزياده في انتاجية معظم المحاصيل وان كانت طفيفه في الكثير منها ، ولقد كانت هذه الزياده بصورة ملحوظه في حالة كل من الطماطم والباميه والبرسيم حيث زادت انتاجيه فدان الطماطم من ٧,٢ طن عام ١٩٨٢ الى ٩,٣ طن عام ١٩٨٨ بنسبة زياده ٢٩,٢٪ ، كما زادت انتاجية فدان الباميه في نفس الفتره من ٤,٦ طن الى ٥,٦ طن بنسبة ٢١,٧٪ ، وارتفعت انتاجية فدان البرسيم من ١٤,٧ طن الى ١٦,٢ طن بنسبة ١٠,٢٪ . ان انتاجية البرسيم قد تضاعفت منذ عام ١٩٧٥ حيث كانت تبلغ نحو ٨,٥ طن فقط للفدان[١].

---

[١] - عادل ابراهيم هندي (دكتور) واخرون - تطوير وتنمية انتاج وتسويق الثروه الحيوانيه والسمكيه بسلطنة عمان - جامعة الدول العربيه - المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - الخرطـوم - ١٩٧٧ ص ١١٩

جدول {٢ - ٧} تطور الانتاجية لاهم المحاصيل الزراعيه
خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٨٨

(طن / فدان)

المحصول	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
طماطم	٧,٢	٧,٤	٧,٤	٨,٠	٨,٠	٨,٦	٩,٣
فلفل	٣,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٨	٤,٠	٤,١	٣,٨
بصل	٥,٧	٥,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٨
ثوم	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٤
باميه	٤,٦	٥,٣	٥,١	٥,١	٥,١	٥,٨	٥,٦
بطيخ	٧,٧	٧,٦	٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٩	٨,٠
شمام	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٥
كرنب	٩,١	٩,٢	٩,٢	٩,٣	٩,٥	٩,٦	٩,٨
خيار	٦,١	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٢	٦,٢	٦,٣
بطاطس	١٠,١	٩,٧	١٠,١	١٠,١	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٦
قمح	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٦
البرسيم	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٥,٣	١٥,٨	١٦,٠	١٦,٢
تبغ	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,١
تمور	١,٥	١,٥	١,٥	١,٦	١,٦	١,٧	١,٧
ليمون	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٦
مانجو	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩
موز	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٧
جوز الهند	٦,٧	٦,٨	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,٠

المصدر: حسبت على اساس جدولي {٥} ، {٦} بالملحق

ان هذا التطور البطيء في انتاجية الزراعه العمانيه المتدنيه اصلا ادى الى ان هذه الانتاجية اصبحت اقل بكثير عن مستواها في كثير من الدول الاخرى ، فكما هو مبين بجدول {٢ - ٨} تاتي اهم المحاصيل في سلطنة عمان - باستثناء محصول العنب - في مستوى ادني من انتاجية هذه المحاصيل في كل من منطقة الشرق الاوسط كمتوسط والولايات المتحده الامريكيه واليابان وتصل الفجوه بين الانتاجية في عمان واعلى انتاجية في الدول المقارنه الى اعلى مستوى في حالة محاصيل الثوم والفلفل والبصل والخيار والطماطم والقمح حيث بلغت النسبه لكل منها نحو ٤٠٥.٩٪ ، ٢٩٧.٤٪ ، ٢١٢.١٪ ، ١٨٧.٣٪ ، ١٣٩.٨٪ ، ١٣٣٪ على الترتيب ، وكان ادنى مستوى لهذه الفجوه في حالة الليمون والبطاطس والجزر والبطاطا حيث بلغت نسبة زيادة الانتاجية في الدول المقارنه عنها في عمان نحو ٦٥.٢٪ ، ٣٤.٩٪ ، ٣٠٪ ، ٥٪ لكل محصول على التوالي .

وان كان هناك مبررا لتفوق الانتاجية في كل من الولايات المتحده واليابان نظرا لمستوى التقدم الاقتصادي بوجه عام في هاتين الدولتين فان هذا المبرر قد ينعدم في حالة دول الشرق الاوسط والتي تتشابه في مجملها مع عمان من حيث الظروف ، ولذلك فانه من الممكن الوصول الى مستويات الانتاجية بتلك الدول ، وبالتالي فان هذه الفجوه تشكل مجالا مهما لامكانات التطور الرأسي في الزراعه العمانيه اذ ما تم استخدام الوسائل الملائمه نحو زيادة الانتاجيه الحاليه الى تلك المستويات السائده في تلك الدول.

جدول [٢-٨] مستوى انتاجية بعض المحاصيل في بعض الدول

(طن/فدان)

المحصول	عمان	الشرق الاوسط[1]	الولايات المتحده	اليابان
الليمون	٤,٦	—	—	٧,٦
العنب	٦,٣	٤,٦	٦,٣	٥,١
القمح	٠,٦	١,٠	١,١	١,٤
الطماطم	٩,٣	١٨,١	٢٢,٣	٢١,٩
الفلفل	٣,٨	٧,٢	٥,١	١٥,١
الباذنجان	٨,٠	—	٩,٣	١٣,٠
البطاطس	١٠,٦	٨,٤	١٤,٣	١٢,٢
البصل	٥,٨	٧,٦	١٧,٢	١٨,١
الثوم	٣,٤	١٧,٢	٦,٣	—
البطيخ	٨,٠	١٠,٩	٦,٣	١٣,٥
الشمام	٥,٥	١٠,١	—	٨,٠
الخيار	٦,٣	١٢,٢	٥,٥	١٨,١
الكرنب	٩,٨	١٣,٠	٨,٤	١٦,٨
الجزر	١٠,٠	١٠,٩	١٣,٠	١١,٤
البطاطا	١٠,٠	١٠,٥	٦,٣	٩,٧

المصدر: حسبت على اساس :

THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP . CIT . , VOLUME 1 , P. 209

---

[1] - محسوبه على اساس الانتاجية في بعض دول المنطقه مثل مصر وايران والعراق والاردن والكويت وقطر والمملكه العربيه السعوديه ودولة الامارات العربيه المتحده.

٢-٤ الانتـــاج الحيـــوانـــي

يبلغ نصيب الانتاج الحيواني حوالي ٢٩.٢٪ من قيمة اجمالي الانتاج الزراعي في المتوسط سنويا خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، وقد زادت هذه الحصه باستمرار خلال هذه الفتره بحيث ارتفعت من ٢٦.٤٪ عام ١٩٨٨ الى ٣٢.٧٪ عام ١٩٩٢[1]. وكما هو مبين بجدول {٢ - ٩} ترجع هذه الزياده في المقام الاول الى الزياده الملحوظه في الانتاج الداجني سواء من اللحوم او من البيض. فبينما انخفضت حصة الانتاج لكل من الحليب ولحوم الضأن ولحوم الابقار خلال الفتره المذكوره من ٣١.٧٪ ، ٣٨.٥٪ ، ١٨.٦٪ الى ٢٠.٨٪ ، ٣٥.٦٪ ، ١٦.٤٪ من قيمة اجمالي الانتاج الحيواني على الترتيب ، ارتفعت حصة الدواجن والبيض من قيمة هذا الناتج من ٥.٣٪، ٥.٩٪ الى ١٧.٢٪ ، ١٠٪ على التوالي خلال نفس الفتره ، وبذلك اصبحت حصة الانتاج من الدواجن ثلاثة اضعاف ما كانت عليه قبل خمس سنوات ، كما تضاعفت حصة انتاج البيض.

ان هذا التطور في انتاج الحيوانات المستهلكه للاعلاف الخضراء لا يتناسب مع الزياده المستمره في المساحات المزروعه بحيث اصبحت تنافس المساحه المستغله لتوفير الغذاء للانسان وهو ما يشير الى انخفاض انتاجية هذه الحيوانات.

جدول {٢ - ٩} تطور هيكل الانتاج الحيواني خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(٪)

البيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	متوسط
حليب	٣١,٧	٢٩,٠	٢٦,٣	٢٣,٦	٢٠,٨	٢٦,٣
لحوم ضأن	٣٨,٥	٣٨,٥	٣٨,٠	٣٧,١	٣٥,٦	٣٧,٥
لحوم ابقار	١٨,٦	١٨,٤	١٨,٠	١٧,٣	١٦,٤	١٧,٧
دواجن	٥,٣	٧,٣	٩,٨	١٣,١	١٧,٢	١٠,٦
بيض	٥,٩	٦,٨	٧,٩	٨,٩	١٠,٠	٧,٩
اجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسبت على اساس جدول {٤} بالملحق.

---

[1] - محسوبه من جدول {٤} بالملحق

وبالنسبه للثروه الحيوانيه تتفاوت تقديراتها تفاوتا كبيرا يصعب معه الحكم على الحجم الحقيقي لهذة الثروه، ويتضح هذا التفاوت من خلال مقارنة تقديرات الثروه الحيوانيه في فترات مختلفه كما هو مبين بجدول {٢ - ١٠} ، فباستثناء الاغنام يلاحظ تضاربا كبيرا بين ارقام التقديرات الثلاث لكل من الماعز والابقار والجمال ، فمن غير المنطقي ان تصل اعداد الماعز الى اكثر من سبعة امثالها خلال ثلاث سنوات ثم تنخفض الى حوالي النصف خلال ثلاث سنوات اخرى ، ونفس الحال بالنسبه للابقار حيث زادت بنسبة ١٥٣٪ ثم انخفضت مره اخرى بنسبة ٦١٪ ليتساوى عددها في عام ١٩٨٢ مع ما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ، وتتضح هذه الظاهره بصوره اكثر جلاء في حالة الجمال حيث بلغت تقديراتها في عام ١٩٧٩/٧٨ اكثر من سبع عشرة مره عما كانت عليه في عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى حوالي الثلث في عام ١٩٨٢ عما كانت عليه في عام ١٩٧٩/٧٨ .

جدول {٢ - ١٠} تقديرات اعداد الحيوانات المختلفه

(الف رأس)

البيان	١٩٧٥ (١)	١٩٧٩/٧٨ (٢)	١٩٨٢ (٣)
الماعز	١٥٥	١١٦٥	٦٩٦
الاغنام	٤٨	١٣٨	١٣٦
الابقار	١٢٦	٣١٩	١٢٦
الجمال	١٣	٢٢٩	٧١

المصدر: (١) - مجلس التنميه - الخطه الخمسيه الثانيه - مرجع سابق ص ٨٨

(٢) - مجلس التنميه - نتائج المسح الزراعي بالعينه لعام ١٩٧٩/٧٨ - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٨٩ ص ٢٣٧

(٣) - نفس المرجع ص ٢٣٨

ولكن تتفق هذه التقديرات فيما بينها على ان معظم الثروه الحيوانيه يتمركز في المنطقه الجنوبيه من السلطنه نظرا لتوافر المساحات الكبيره من المراعي (تستأثر هذه المنطقه بنحو ثلث مساحات المراعي الطبيعيه بالسلطنه[١]) ذات الغطاء النباتي الكثيف ، وتليها منطقة الباطنه . فحسب تعداد ١٩٧٩/٧٨ يتواجد في المنطقه الجنوبيه - كما هو مبين بجدول {٢ - ١١} - نحو ٥٨.٨٪ ، ٨١.٨٪ ، ٢٢.٩٪ ، ٩٢.٨٪ من اجمالي الماعز والابقار والاغنام والجمال على الترتيب، ولقد انخفضت هذه النسب جميعا في عام ١٩٨٢ الا انها ما زالت تحتل المرتبه الاولى بوجه عام حيث بلغت هذه الحصص على التوالي ١٥.٣٪، ٦١.٩٪ ، ٢.٩٪ ، ٧٦٪ وبالتالي تكون اكبر كميه من الابقار والجمال متواجده بهذه المنطقه.

وتأتي منطقه مسقط والباطنه في المركز الثاني حيث بلغت حصتها من الماعز والابقار والاغنام والجمال ٩.١٪ ، ٥.٦٪ ، ٣١.٨٪ ، ٠.٦٪ طبقا لتعداد ١٩٧٩/٧٨ ونحو ٢٥.٨٪ ، ١٢٪ ، ٤٤.٨٪، ٤٪ حسب تعداد ١٩٨٢ على الترتيب.

ان توزيع الثروه الحيوانيه بين المناطق المختلفه - خاصة في منطقه الباطنه - لا يتناسب مع حجم المراعي الطبيعيه ونوعيتها بما يؤدي علاوة على زياده المساحه المزروعه بالاعلاف على حساب تلك المخصصه لغذاء الانسان الى نشوء ظاهرة الرعي الجائر بما يضعف الطاقه الانتاجيه لهذه المراعي مستقبلا وبالتالي عدم توافر الغذاء الكافي للقطعان الموجوده وهو ما يؤدي بدوره الى سوء تغذية الحيوانات والتي تعاني من ضعف التراكيب الوراثيه الى جانب تخلف اساليب تربيتها بما ينعكس في النهايه في صورة ضعف انتاجيه الثروه الحيوانيه بالسلطنه.

---

[١] - عادل ابراهيم هندي (دكتور) واخرون - تطوير وتنمية انتاج وتسويق الثروه الحيوانيه والسمكيه بسلطنة عمان - مرجع سابق ص ١١٩

جدول (٢ - ١١) التوزيع النسبي للحيوانات المختلفه حسب المناطق

(٪)

المنطقه	ماعـــز		ابقـــار		اغنـــام		جمـــال	
	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٢	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٢	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٢	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٢
مسقط والباطنه	٩,١	٢٥,٨	٥,٦	١٢,٠	٣١,٨	٤٤,٨	٠,٦٤	٤,٠٢
الجنوبيه	٥٨,٨	١٥,٣	٨١,٨	٦١,٩	٢٢,٩	٢,٩	٩٢,٨٤	٧٦,٠٤
الداخليه	٤,٣	١٢,٦	٣,٥	٦,٠	٨,٩	٩,٢	٠,٢٩	١,٦٣
الشرقيه	٩,٠	١٥,٠	٣,٠	٦,٢	١١,٢	١٣,٣	٢,٩٣	٩,١٠
الحجر الشرقي	٢,٧	٣,٥	٠,٩	١,٩	٥,٨	٥,٦	٠,٠١	٠,٠٧
الحجر الغربي	٣,٧	٦,٥	١,٨	٣,٩	٦,٢	٧,٩	٠,٠٢	٠,٠٤
الظاهره	٦,٧	١٣,٠	٢,٥	٦,٣	٦,٣	١١,٠	٢,٥٢	٤,٧٣
البريمي	١,٩	٤,٥	٠,٨	١,٦	٢,٩	٣,٠	٠,٧٤	٤,١٤
مسندم	٣,٨	٣,٨	٠,١	٠,٢	٤,٠	٢,٣	٠,٠١	٠,٢٣
اجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسبت من الكتاب الاحصائي السنوي - المرجع السابق - ص ٢٣٧ - ٢٣٨

٢-٦ الفجـــوه الغذائيـــــه

بالرغم من معدلات النمو التي تحققت في قطاع الزراعه ، الا ان حجم الطلب المتزايد وبصوره كبيره على المنتجات الزراعيه ادى الى تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعيه . لقد قامت احدى الدراسات بتقدير معدل النمو السنوي للطلب على الغذاء في دول الخليج واوضحت ان اعلى معدل لنمو هذا الطلب كان في سلطنه عمان ويتراوح بين ١٥,٥٥٪ - ٢٠,٥٧٪ سنويا[١]. كما اشارت دراسه اخرى الى ان الاتجاه الحالي لمتوسط استهلاك الفرد من الخضروات في عمان يتزايد بسرعه وهو يعتبر اعلى من نظيره في دول المجموعه الاوربيه ، كما ان معدل استهلاك الفرد من معظم الفواكه يفوق نظيره في دول الخليج الاخرى[٢].

ان اسباب الزياده المستمره في الطلب على المنتجات الزراعيه ترجع الى زيادة عدد السكان بمعدلات كبيره ، حيث يبلغ معدل الزياده السكانيه السنوي نحو ٣,٥٪ ، مع الزياده الملحوظه في اعداد العماله الوافده ، علاوة على الطفره التي حدثت في مستويات الدخول ابتداء من السبعينات سواء نتيجة للقفزه الفجائيه في عوائد النفط او بسبب حركة التنميه الاقتصاديه السريعه ، في ظل ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك ، اي نسبة ما ينفق على الاغراض الاستهلاكيه الى الدخل المتحقق، وكذلك ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، اي نسبة ما ينفق من الزياده المتحققه في الدخل على الاغراض الاستهلاكيه الى مبلغ هذه الزياده ، لدى معظم السكان مما يعني ان الجزء الاكبر مما يحصلون عليه من دخول وكذلك من الزيادات المتحققه فيها انما يوجه للطلب الاستهلاكي، وفي مقدمته الطلب على المنتجات الزراعيه .

وكما هو مبين بجدول {٢ - ١٢} يبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٩٢ حوالي ٤١٪ . وبعد ان ارتفعت هذه النسبه من ٣٩,٨٪ عام ١٩٨٢ الى ٤٣,٨٪ عام ١٩٨٩ بدأت في الانخفاض مره اخرى بحيث بلغت ٣٨,٥٪ عام ١٩٩٢ مسجله مستوى ادنى مما كانت عليه في السنوات الاولى من الفتره المذكوره .

---

[١] - سعد طه علام (دكتور) - واقع وافاق التنميه الزراعيه في اقطار الخليج العربي - مجلة الخليج العربي - جامعة البصره - العراق - المجلد ١٣ - عدد ١ - ١٩٨١ ص ٢٣

[٢] THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP . CIT . , VOLUME 1 ,P.172

جدول {٢ - ١٢} تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء خال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٩٢

(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	الانتاج الزراعي (١)	الواردات الزراعيه (٢)	الصادرات الزراعيه (عمانيه واعادة التصدير) (٣)	صافي الواردات ٤=٢-٣	اجمالي الاستهلاك المحلي ٥=١+٤	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
١٩٨٢	٧٢,١٠	١١٧,٣	٨,١	١٠٩,٢	١٨١,٣	٣٩,٨
١٩٨٣	٧٩,٨	١٢٦,٣	٩,٣	١١٧,٠	١٩٦,٨	٤٠,٦
١٩٨٤	٨٦,٦	١٤٢,٦	١٠,٠	١٣٢,٦	٢١٩,٢	٣٩,٥
١٩٨٥	٩١,٥	١٤٦,٥	١٢,٧	١٣٣,٨	٢٢٥,٣	٤٠,٦
١٩٨٦	٩٦,٢	١٤٩,٠	١٢,١	١٣٦,٩	٢٣٣,١	٤١,٣
١٩٨٧	٩٨,١	١٤٧,٨	٩,٩	١٣٧,٩	٢٣٦,٠	٤١,٦
١٩٨٨	١١٢,٢	١٦٣,٤	١٥,٠	١٤٨,٤	٢٦٠,٦	٤٣,١
١٩٨٩	١١٨,٤	١٦٩,٧	١٨,٠	١٥١,٧	٢٧٠,١	٤٣,٨
١٩٩٠	١٢٥,٥	١٨٦,٤	١٣,٢	١٧٣,٢	٢٩٨,٧	٤٢,٠
١٩٩١	١٣٣,٧	٢٢٥,٨	٢٧,٣	١٩٨,٥	٣٣٢,٢	٤٠,٣
١٩٩٢	١٤٣,٤	٢٧٤,٥	٤٥,٣	٢٢٩,٢	٣٧٢,٦	٣٨,٥

المصدر : (١) من ١٩٨٢ - ١٩٨٧

THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP. CIT. , VOLUME 1 , P. 191

ومن ١٩٨٨ - ١٩٩٢ جدول {٤} بالملحق

(٢) جدول {٣} بالملحق

(٣) جدولي {٢} ، {٣} بالملحق

وتختلف نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الى اخر ، فبالنسبه للتمور والليمون هناك اكتفاء ذاتيا، ويتزايد الفائض من سنه الى اخرى حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي لهذين المحصولين من ١٠٢٪ ، ١٥٥,١٪ عام ١٩٨٢ الى ١٠٥٪ ، ٣١٨,٧٪ عام ١٩٨٨ على التوالى ، كما ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الموز تعتبر مرتفعه حيث تبلغ نحو ٨٩,٥٪ . لذلك فان نسبة الاكتفاء الذاتي في مجموعة الفواكه تعتبر اعلى من نظيرتها بالنسبه لمجموعات المحاصيل الاخرى، فلقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعه نحو ٨٢,١٪ عام ١٩٨٢ وارتفعت الى حوالي ٩٣,٣٪ عام ١٩٨٨.

اما بالنسبه لمجموعة الخضروات فكانت نسبة الاكتفاء الذاتي منهاحوالي ٧٩,٨٪ ثم انخفضت خلال نفس الفتره الى ٦٢,٩٪ . ان هذا الانخفاض يرجع الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من معظم منتجات الخضر ، فبعد ان كان هناك اكتفاء ذاتيا من محصولي الطماطم والبطيخ حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لهما ١١٤,٧٪ ، ١٠٠٪ عام ١٩٨٢ على التوالي ، انخفضت هاتين النسبتين عام ١٩٨٨ الى ٧٤,٤٪ ، ٩٢,٣٪ على الترتيب . وكان هذا الانخفاض واضحا في حالة محصول البطاطس حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منه خلال نفس الفتره من ٦١,٨٪ الى ٢٥,٩٪.

وبالرغم من الزياده المستمره في المساحات المزروعه بالاعلاف ، الا ان نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات انخفضت باستمرار خلال الفتره المذكوره بحيث انخفضت من ٨٤,١٪ عام ١٩٨٢ الى ٧٥,١٪ عام ١٩٨٨ ، وهو وان كان بسبب زيادة اعداد الحيوانات الا انه يرجع ايضا الى استمرار انخفاض انتاجية الوحده المساحيه من الاعلاف مقارنة بالدول الاخرى بالرغم من الزيادات التي حدثت فيها خلال السنوات الماضيه.

وبالنسبه لمجموعة الانتاج الحيواني فعلاوه على تدني نسبة الاكتفاء الذاتي منها فان هذه النسبه قد اخذت في الانخفاض بالنسبه للحوم الابقار والدواجن حيث انخفضت من ٦٢,٩٪ ، ١٥,٧٪ الى ٤٦,١٪ ، ٦٪ للمنتجين على الترتيب، في حين زادت بالنسبه لمنتجات لحوم الضأن والبيض والحليب من ٢١,٦٪ ، ٧,٤٪ ، ٨٤,٢٪ الى ٢٢,٦٪ ، ١٨,٨٪ ، ٩٠,٨٪ على التوالي .

اما نسبه الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب فهي متدنيه جدا حيث بلغت ٠,٤٪ عام ١٩٨٨ بعد ان كانت ٠,٢٪ عام ١٩٨٢.

مما سبق يتضح انه بالرغم من الزياده التي حدثت في المساحه المزروعه ، علاوه على تحقيق بعض الزيادات في الانتاجيه ، الا انه نظرا للمعدلات الكبيره في زياده الطلب على السلع الغذائيه فان الفجوه الغذائيه ما زالت ملحوظه بل وتسير نحو الازدياد بالنسبه للعديد من المنتجات الزراعيه ، مما يصبح معه من العسير الحديث عن الاكتفاء الذاتي خاصة في ظل الظروف الطبيعيه التي تصاحب الانتاج الزراعي بالسلطنه وعلى وجه التحديد مع الندره الشديده في المياه.

وفي ضوء ذلك يكون من المناسب اتخاذ هدف التركيب المحصولي الامثل الذي يحقق الميزه النسبيه والرشاده الاقتصاديه في استخدام الموارد الزراعيه وخاصة عنصر المياه هدفا استراتيجيا من اهداف التنميه الزراعيه.

الفصل الثالث

التخطيط من اجل تنمية القطاع الزراعي

لقد اوضحت الدراسه في الاجزاء السابقه ان الزراعه العمانيه تعاني من عدة صعاب لعل من اهمها : ندرة موارد المياه ، محدودية المساحه الزراعيه ، هجرة الايدي العامله من المناطق الزراعيه ، تدني مستوى الانتاجيه علاوة على عدم مراعاة التركيب المحصولي الحالي لجوانب الجدوى الفنيه والاقتصاديه .

ومن المشكلات الاخرى التي يعاني منها قطاع الزراعه العماني تدني مستوى الاستثمار الخاص - كما سيتضح من خلال الجزء التالي - علاوه على المشكلات المتعلقه بالجوانب التسويقيه مثل ارتفاع نسبة الفاقد من المحاصيل المختلفه وتقلب الاسعار المزرعيه مع انخفاض نسبة ما يعود من هذه الاسعار الى المزارعين.

وعلى ضوء هذه الظروف والمشكلات المحيطه بقطاع الزراعه كان تحديد اهداف وسياسات هذا القطاع في الخطط الخمسيه المتعاقبه والتي يمكن اجمالها فيما يلي[١] :

١ - التركيز على التوسع الرأسي مع القيام بمشروعات التوسع الافقي في حدود ما يثبت توفره من مياه اضافيه .
٢ - التوسع في انشاء البنيه الاساسيه للخدمات الزراعيه والبيطريه.
٣ - التوسع في برامج تقديم البذور والتقاوي المحسنه والاسمده والمبيدات الحشريه.
٤ - تقديم التمويل اللازم سواء في صورة قروض ميسره او منح لا ترد.
٥ - تنمية وسائل تسويق المنتجات الزراعيه والحيوانيه .
٦ - توفير البيانات الاساسيه اللازمه عن الانتاج الزراعي والمساحه المزروعه والثروه الحيوانيه.

وتحاول الدراسه في هذا الفصل القاء الضوء على الجهود التخطيطيه التي بذلت على طريق التنميه الزراعيه بالتعرض الى السياسات المتبعه ومدى ما حققته من نتائج وما صادفته من عقبات.

---

[١] - مجلس التنميه - الخطه الخمسيه الثانيه - مرجع سابق ص ٩٠

٣-١ السياسه الاستثماريه

تمشيا مع الاهداف التي وضعت لقطاع الزراعه منذ بداية عملية التخطيط تم اعطاء دفعات مستمره للاستثمارات المنفذه في هذا القطاع ، ويتضح ذلك من خلال مقارنة معدلات نمو الاستثمارات الزراعيه بمعدلات النمو لاستثمارات القطاعات السلعيه واجمالي الاستثمارات المنفذه خلال الخطط الخمسيه الثلاث . فكما هو مبين بجدول (٣ - ١) بلغ متوسط معدل نمو الاستثمار الزراعي خلال الخطه الخمسيه الاولى نحو ٥٩,٩٪ ، بينما كان هذا المعدل بالنسبه للقطاعات السلعيه مجتمعه ولاجمالي الاستثمار حوالي ٣٩,٥٪ ، ١٢,١٪ على التوالي. وبالرغم من التباطؤ في معدلات النمو خلال الخطه الخمسيه الثانيه الا ان معدل النمو المتوسط بالنسبه للاستثمار الزراعي ظل اعلى من نظيره بالنسبه للقطاعات السلعيه ، حيث بلغ هذين المتوسطين نحو ١٤,٥٪ ، ١٤,٢٪ على الترتيب. وفي الخطه الخمسيه الثالثه وكنتيجه للتدهور الذي اصاب اسعار النفط العالميه في عام ١٩٨٦ كانت معدلات النمو لكل من استثمارات القطاعات السلعيه والاستثمار الاجمالي سالبه حيث بلغت ٥,٥٪ ، ٩,٣٪ ، بينما كان متوسط معدل نمو الاستثمار الزراعي موجبا وبلغ ٠,٧٪.

ولكن نظرا لانخفاض مستوى الاستثمار الزراعي منذ البدايه فان هذه المعدلات المرتفعه لنمو هذا الاستثمار مقارنة باستثمارات القطاعات السلعيه واجمالي الاستثمار لم تفلح في تعديل المستوى المتدني لنصيب هذا الاستثمار سواء من اجمالي استثمارات القطاعات السلعيه او من الاستثمار الاجمالي او كحصه من الناتج الاجمالي.

فالبرغم من الزياده المستمره في حصة الاستثمار الزراعي من اجمالي استثمارات القطاعات السلعيه الا ان اعلى مستوى لهذه الحصه كمتوسط للخطط الخمسيه لم يبلغ سوى ٢٢,١٪ في الخطه الخمسيه الثالثه ، وان كان قد حدث تحسنا اكثر مع بداية الخطه الخمسيه الرابعه (الحاليه) حيث بلغت هذه الحصه نحو ٣٠,٣٪ في عام ١٩٩١ .

اما بالنسبه لنصيب الاستثمار الزراعي من اجمالي الاستثمار ، فلقد بلغ في المتوسط سنويا خلال الخطه الخمسيه الاولى ١,٣٪ ، وارتفع هذا المتوسط في الخطتين الثانيه والثالثه الى ١,٥٪ ، ١,٧٪ على الترتيب.

جدول [٣-١] تطور اجمالي الاستثمار الزراعي
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢

السنوات	معدلات النمو (٪)			نسبة الاستثمار الزراعي الى		
	الاستثمار الزراعي	القطاعات السلعيه	اجمالي الاستثمار	استثمارات القطاعات السلعيه (٪)	اجمالي الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الاجمالي (٪)
١٩٧٦	—	—	—	٩,٩	٠,٤	٠,٢
١٩٧٧	١٠٧,٧	٤٠,٩	(٩,٢)	١٤,٥	٠,٩	٠,٣
١٩٧٨	٦٦,٧	١٤,٥	(٨,٥)	٢١,١	١,٧	٠,٥
١٩٧٩	٤٨,٩	١٦,٤	٢٧,٣	٢٧,٠	٢,٠	٠,٥
١٩٨٠	١٦,٤	٨٦,٣	٣٨,٩	١٦,٩	١,٧	٠,٤
متوسط	**٥٩,٩**	**٣٩,٥**	**١٢,١**	**١٧,٩**	**١,٣**	**٠,٤**
١٩٨١	٢٥,٧	٩٠,٥	٢٥,٣	١١,١	١,٧	٠,٤
١٩٨٢	(٣,١)	٤,٩	٢١,١	١٠,٣	١,٤	٠,٤
١٩٨٣	٨,٤	(٣٠,١)	٤,٣	١٦,٠	١,٤	٠,٤
١٩٨٤	٦٠,٢	(١,٢)	٢٣,٩	٢٥,٩	١,٨	٠,٦
١٩٨٥	(١٨,٨)	٦,٩	٤,٤	١٩,٧	١,٤	٠,٤
متوسط	**١٤,٥**	**١٤,٢**	**١٥,٨**	**١٦,٦**	**١,٥**	**٠,٤**
١٩٨٦	(١٦,٤)	(١٢,٢)	(٥,٧)	١٨,٧	١,٣	٠,٤
١٩٨٧	(٢٧,٧)	(١٧,٧)	(٣٧,٢)	١٦,٥	١,٤	٠,٣
١٩٨٨	١,٢	(٢٨,٢)	(١٣,١)	٢٣,٠	١,٧	٠,٣
١٩٨٩	٦,١	(٤,٥)	(٩,٥)	٢٥,٦	٢,٠	٠,٣
١٩٩٠	٤٠,٢	٣٥,٠	١٩,١	٢٦,٦	٢,٣	٠,٣
متوسط	**٠,٧**	**(٥,٥)**	**(٩,٣)**	**٢٢,١**	**١,٧**	**٠,٣**
١٩٩١	٢٣,٨	٨,٧	٢٥,٠	٣٠,٣	٢,٣	٠,٤
١٩٩٢	٨,٦	١١,٢	١٣,٥	٢٩,٦	٢,٢	٠,٤

المصدر : حسبت على اساس جدولي {١} ، {٨} بالملحق

ويتضح هذا التدني عند النظر الى ما يشكله الاستثمار الزراعي كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت هذه النسبه للخطط الخمسيه الثلاث حوالي ٠,٤٪ ، ٠,٤٪ ٠,٣٪ في المتوسط سنويا على التوالي ، في حين بلغ متوسط نسبة اجمالي الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي للخطط المذكوره نحو ٢٧,٢٪ ، ٢٧,١٪ ، ١٨,١٪ على الترتيب[١] .

ان تدني مستوي الاستثمار الزراعي يرجع الى انخفاض كل من الاستثمار الحكومي والاستثمارالخاص حيث يشكل الجزء المخصص لقطاع الزراعه من الاستثمارات الحكوميه الاجماليه - كما هو مبين بجدول {٣ -٢} - نحو ١,١٪ في المتوسط سنويا خلال الخطه الخمسيه الاولى وان كانت تزايدت هذه الحصه الى ١,٣٪ ، ١,٤٪ خلال الخطتين الخمسيتين الثانيه والثالثه ثم وصلت في بداية الخطة الحاليه الى ٢,٢٪ . كما تحتل حصة قطاع الزراعه نحو ١,٩٪ في المتوسط سنويا من اجمالي الاستثمارات الخاصه خلال الخطه الخمسيه الاولى ثم ارتفعت الى حوالي ٢,٢٪ ، ٢,٣٪ ، خلال الخطتين الثانيه والثالثه ثم بلغت ٢,٤٪ مع بداية الخطه الحاليه.

وبالرغم من صغر حجم حصة الاستثمار الزراعي من الاستثمارات الحكوميه فان العبء الاكبر في هذا المجال قد وقع على هذا الجانب من الاستثمارات ، حيث شكل الاستثمار الحكومي نحو ٥٤,٢٪ من اجمالي الاستثمار الزراعي في المتوسط سنويا خلال الخطه الخمسيه الاولى ، وارتفعت هذه النسبه الى ٥٧,٢٪ ، ٥٥,٤٪ خلال الخطتين الثانيه والثالثه ثم وصلت الى ٦٣,٤٪ مع بداية الخطه الحاليه.

وبالرغم من ان قطاع الزراعه يعتبر في مجمله قطاعا خاصا فان الاستثمار الخاص لم يقم بالدور المنوط به في تنميه هذا القطاع ، اذ ان حصته لم تتجاوز ٤٥,٨٪ من اجمالي الاستثمار الزراعي في المتوسط خلال الخطه الاولى واخذت في الانخفاض باستمرار بحيث بلغت ٤٢,٨٪ ، ٤٤,٦٪ في الخطتين الثانيه والثالثه ووصلت الى ادنى مستوى في عام ١٩٩٢ فبلغت ٣٦,٦٪.

---

[١] - حسبت من جدولي {١} ، {٨} بالملحق

جدول {٣-٢} تطور هيكل الاستثمار الزراعي
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢

(٪)

السنوات	نسبة الاستثمار الزراعي الحكومي الى		نسبة الاستثمار الزراعي الخاص الى	
	اجمالي الاستثمار الزراعي	اجمالي الاستثمار الحكومي	اجمالي الاستثمار الزراعي	اجمالي الاستثمار الخاص
١٩٧٦	٣٨,٥	٠,٢	٦١,٥	١,٤
١٩٧٧	٥٩,٣	٠,٧	٤٠,٧	١,٦
١٩٧٨	٦٤,٥	١,٧	٣٥,٥	١,٨
١٩٧٩	٥٣,٧	١,٧	٤٦,٣	٢,٦
١٩٨٠	٥٥,١	١,٤	٤٤,٩	٢,٢
متوسط	**٥٤,٢**	**١,١**	**٤٥,٨**	**١,٩**
١٩٨١	٥٣,١	١,٣	٤٦,٩	٢,٤
١٩٨٢	٦٣,٢	١,٣	٣٦,٨	١,٦
١٩٨٣	٤٨,٦	١,٠	٥١,٤	٢,٦
١٩٨٤	٥٠,٩	١,٣	٤٩,١	٣,٠
١٩٨٥	٧٠,٢	١,٣	٢٩,٨	١,٦
متوسط	**٥٧,٢**	**١,٣**	**٤٢,٨**	**٢,٢**
١٩٨٦	٦٦,١	١,١	٣٣,٩	١,٦
١٩٨٧	٤٣,٢	٠,٩	٥٦,٨	٢,٨
١٩٨٨	٥٣,٧	١,٣	٤٦,٣	٢,٤
١٩٨٩	٥٧,٥	١,٧	٤٢,٥	٢,٤
١٩٩٠	٥٦,٦	٢,٢	٤٣,٤	٢,٤
متوسط	**٥٥,٤**	**١,٤**	**٤٤,٦**	**٢,٣**
١٩٩١	٦٠,٣	٢,٢	٣٩,٧	٢,٤
١٩٩٢	٦٣,٤	٢,١	٣٦,٦	٢,٤

المصدر : حسبت على اساس بيانات جدول {٨} بالملحق

ان تشجيع القطاع الخاص للنهوض بدوره في تنمية قطاع الزراعه في ظل اقتصاديات السوق يتطلب توفير مناخا استثماريا مواتيا ، وبالرغم من قيام الحكومه بجهد ملحوظ في هذا المجال فان التركيز كان على بعض الجوانب مثل اعطاء الحوافز والدعم دون الاهتمام الكافي بمجمل العوامل المؤثره على المناخ الاستثماري في قطاع الزراعه والذي يؤثر على حجم الانفاق الاستثماري وكيفية تمويله ويمكن اجمال هذه العوامل فيما يلي[١] :

العوامل التشريعيه : وتتمثل في التشريعات والقوانين المنظمه للاستثمار في هذا القطاع بما تحمله هذه التشريعات من مميزات او سلبيات.

العوامل الاجرائيه : وتتمثل في الاجراءات التنفيذيه الخاصه بالتشريعات والقوانين المنظمه للاستثمار في القطاع الزراعي.

العوامل الفنيه : وتشمل المستويات التكنولوجيه المتاحه لاستغلال عناصر الانتاج ، اذ عادة ما يؤدي تطوير المستوى التكنولوجي الى خلق المزيد من الاستثمارات.

العوامل الموردیه : وتتعلق بمدى اتاحة الموارد الانتاجيه مثل الاراضي الصالحه للزراعه، والموارد المائيه ، والكوادر الفنيه المدربه بالنسبه للقطاع الزراعي.

العوامل التسويقيه : وتضم السياسات التسويقيه والسعريه المطبقه وتاثيراتها الايجابيه او السلبيه على معدلات الاستثمار.

عوامل البنيه الاساسيه: وتتمثل في مدي اتاحة البنيه الاساسيه مثل الطرق ووسائل الاتصال وقنوات الري والصرف ومصادر الطاقه وغير ذلك.

---

[١] - معهد التخطيط القومي - دور الصناديق العربيه في تمويل القطاع الزراعي - قضايا التخطيط والتنميه في مصر رقم (٦٣) - القاهره - ابريل ١٩٩١ ص ١٢٤

لذلك لا بد من تحديد اسباب عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في القطاع الزراعي، وهل تتمثل هذه الاسباب في عدم التواجد الكافي للهياكل المؤسسيه والتشريعيه والتسويقيه، ام في العماله المتخصصه بجانبيها الاداري والفني والقادره على النهوض بالمشروعات المختلفه في هذا القطاع ، ام ان هناك قيود ناتجه عن محددات موردیه طبيعيه وبالتالي لا بد من وضع السياسات اللازمه للحد من هذه القيود.

والى جانب تدني مستوى الاستثمار في قطاع الزراعه كوجه من اوجه قصور السياسه الاستثماريه هناك الاختلاف الواضح بين حجم الاستثمارات المخططه وحجم الاستثمارات المنفذه ، فالجدول {٣ - ٣} يوضح مدى تدني معدلات تنفيذ كل من الاستثمارات الحكوميه والاستثمارات الخاصه المخططه لقطاع الزراعه سواء بالمقارنه باجمالي القطاعات السلعيه او باجمالي الاستثمار على المستوى القومي ، فبينما كانت نسبة تنفيذ الاستثمارات الحكوميه في قطاع الزراعه نحو ٥١٪، ٥٢,٣٪ ، ٩٢,١٪ للخطط الثلاث على الترتيب ، بلغت هذه النسبه في القطاعات السلعيه مجتمعه حوالي ١١٢,٧٪ ، ٧٣,٦٪ ، ٩٢,٧٪ ، كما بلغت لاجمالي الاستثمار نحو ١٢٥,٧٪ ، ١٢٧,٩٪ ، ٨٧,٢٪ لنفس الخطط على التوالي ، وبذلك يتضح ان مستويات التنفيذ للاستثمار الزراعي الحكومي كانت - باستثناء اجمالي الاستثمار في الخطه الثالثه - دائما ادنى من نظيرتها بالنسبه للقطاعات السلعيه ولاجمالي الاستثمار.

ونفس الوضع ينطبق على معدلات تنفيذ الاستثمارات الزراعيه الخاصه وان كانت تتميز في مجملها بانها افضل من حالة الاستثمار الزراعي الحكومي باستثناء الخطه الثالثه.

ان هذا الانخفاض في معدلات تنفيذ الاستثمارات في قطاع الزراعه اما انه يرجع الى طموح السياسه الاستثماريه تجاه هذا القطاع بمايفوق طاقته الاستيعابيه او ان هناك بعض المعوقات الخاصه بالمناخ الاستثماري والتي يجب الوقوف عليها ومحاولة تذليلها .

جدول [٣-٣] تطور معدلات تنفيذ الاستثمارات في قطاع الزراعه خلال الخطط الخمسيه من ١٩٧٦ - ١٩٩٠

(٪)

البيـــــان	٧٦ - ١٩٨٠		٨١ - ١٩٨٥		٨٦ - ١٩٩٠	
	حكومي	خاص	حكومي	خاص	حكومي	خاص
الزراعه والاســـــمك[1]	٥١,٠	٧٣,٨	٥٢,٣	٥٨,٨	٩٢,١	٨٦,٣
اجمالي القطاعات السلعيه	١١٢,٧	١١٧,٥	٧٣,٦	٩٦,٣	٩٢,٧	٨٤,٢
اجمالي الاســـــتثمار	١٢٥,٧	١١٧,٦	١٢٧,٩	١٠٠,٥	٨٧,٢	٩٠,٥

المصدر: عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) - تجربة التخطيط وتطور الاقتصاد العمانـــــي (١٩٧١ - ١٩٩٠)

---

[1] - معدلات التنفيذ محسوبه للزراعه والاسماك معا نظر لعدم فصل الاستثمارات المخططه لكل منهما في الخطه الخمسيه الاولى

٣-٢ تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه

نظرا لمحدودية امكانات التنميه الافقيه - كما اوضحت الدراسه - فان التنميه الرأسيه تشكل المحور الرئيسي للسياسه الزراعيه ، وفي ضوء التخلف الشديد في اساليب الانتاج الزراعي ، فقد اصبح من اهم اهداف هذه السياسه تطوير هذه الاساليب بما يساهم في الاستغلال الامثل للموارد الزراعيه المحدوده.

فعلاوه على الدعم الذي يعتبر الاساس في عملية التطوير والذي ستفرد له الدراسه جزء مستقلا ، فان السياسه الزراعيه عمدت الى التوسع في استخدام الميكنه الزراعيه ، وطرق الري الحديثه ، وادخال التقاوي المحسنه ، واستخدام الاسمده والمبيدات بالاضافه الى تقديم الخدمات الارشاديه اللازمه.

ففي مجال مياه الري وضعت وزارة الزراعه والثروه السمكيه مجموعه من البرامج والاجراءات لعل من اهمها[١] :

- صيانة الافلاج والابار والعيون وتطوير استغلال مياهها على اسس حديثه.
- الترشيد في استهلاك المياه بوضع المقننات المائيه واستعمال انظمة الري الحديثه .
- زيادة موارد المياه باقامة السدود على الاوديه لتغذيه الخزان الجوفي.

ولقد قامت الوزاره خلال الفتره ١٩٩٠ - ١٩٩٢ بترميم واصلاح وصيانة ٦٢٧ فلجا من حوالي ٤ الاف فلج تحت التشغيل وفي حاجه ماسه الى الصيانه . وبلغت المزارع التي نفذت فيها انظمة الري الحديثه حتى الان حوالي ٧١٥ مزرعه يتركز معظمها في منطقة الباطنه حيث الحاجه الملحه الى الاقتصاد في استخدام المياه حتى لا تتفاقم مشكلة الملوحه نتيجة السحب الزائد من الابار، ومن المتوقع ان يصل عدد هذه المزارع مع نهاية الخطه الخمسيه الحاليه الى نحو ٢٥٠٠ مزرعه[٢] . اما بالنسبه للسدود الجوفيه والتي اصبحت من ابرز هياكل البنيه التحتيه للقطاع الزراعي فانه تم خلال السنوات العشر الماضيه انشاء خمسة عشر سدا مع استمرار العمل في مجموعه اخرى.

---

[١] - بيان وزير الزاعه والاسماك امام المجلس الاستشاري للدوله - مسقط - ٨ اكتوبر ١٩٨٩ ص ١١

[٢] - حديث وزير الزراعه والثروه السمكيه لجريدة عمان - عدد ١٩٩٣/٨/٢٤

وفيما يتصل بتشجيع استخدام الميكنه الزراعيه قامت الحكومه ، علاوة على تقديم الخدمات الاليه المدعومه من خلال المراكز الزراعيه ، بتقديم القروض والمنح من خلال بنك عمان للزراعه والاسماك لشراء الات الزراعيه مع تنفيذ برامج تدريب للحاصلين على تلك المعدات وتوفير الصيانه الازمه لها، فلقد تم خال الفتره ١٩٨٤ - ١٩٩١ توزيع نحو ٦١٥ جرارا زراعيا على المزارعين ، كما وزعت نحو ٤٠١٤ مضخه مياه وحوالي ١٠٤١٤ ماكينة رش مبيدات[١] . ولكن يظل معدل استخدام الميكنه في الزراعه العمانيه منخفضا جدا ، اذ انه وحتى في حالة عدم الاخذ في الحسبان استهلاك وتخريد جزء من هذه الالات خلال هذه الفتره فان الجرار الواحد يخدم نحو ٢١١ فدانا وهذه مساحه تعتبر كبيره بكل المقاييس ، كما تخدم مضخه المياه حوالي ٣٢ فدانا ، وتخدم ماكينة رش المبيدات الواحده نحو ١٢ فدانا.

اما فيما يتعلق بالارشاد الزاعي فان هذه الخدمه لا تهدف فقط الى توعية المزارعين وتقديم الاستشارات لهم ، وانما تمتد لتشمل تقديم الخدمات الزراعيه المدعومه وربما المجانيه منها في بعض الاحيان ، علاوة على تنفيذ المزارع الارشاديه لدى المزارعين . ولتنفيذ السياسه الارشاديه تم انشاء ٢٢ مركزا عام ١٩٧٤ وارتفعت الى الضعف تقريبا حيث بلغت ٤٣ مركزا في عام ١٩٩١ ، علاوة على ثماني مزارع انتاجيه ، وثلاث محطات بحوث زراعيه ، وثلاث محطات بحوث حيوانيه . كما تم استغلال حوالي ١٣٨٤ فدانا كمزارع ارشاديه لدى المزارعين عام ١٩٧٨ ، وارتفعت هذه المساحه الى ١١٠١٨ فدانا في عام ١٩٩١ بمعدل زياده ٦٩٦٪. كما ارتفعت كمية البذور والتقاوي المحسنه الموزعه على المزارعين من خلال هذه المراكز من ٥٣٩٤ كيلو جرام عام ١٩٧٥ الى ٢٣٩٤٠٦ كيلو جرام عام ١٩٩١ بمعدل زياده ٤٣٣٨٪[٢].

وبالرغم من هذا فان النشاط الارشادي يواجه عدة مشاكل منها ما يتعلق بالمزارعين انفسهم مثل ارتفاع نسبة الاميه بين المزارعين والاعتماد على العماله الزراعيه الاجنبيه غير المدربه ، ومنها ما يتعلق بالمرشدين مثل انخفاض تاهيلهم وقلة عددهم ، والشق الثالث منها يتعلق بنظم المعلومات سواء من حيث ضعف الجهاز الاحصائي او من حيث نقص المعلومات عن حجم الحيازات الزراعيه والتركيب المحصولي لها وانتاجيتها وخلاف ذلك من بيانات ضروريه لرفع كفاءة العمل الارشادي والعمل التخطيطي بوجه عام .

---

[١] - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - ١٩٩٢ ص ١٧٠

[٢] - نفس المرجع السابق سنوات مختلفه

٣-٣ السياسه التسويقيه

لا تقل مرحلة التسويق اهمية عن مرحلة الانتاج فهما حلقتان متداخلتان تؤثر كل منهما في الاخرى ، فعملية التسويق يتوقف عليها استمرار ونمو الانتاج سواء بتوفير مستلزمات الانتاج او بتصريف هذا الانتاج في الوقت وبالسعر المناسبين.

واذا كانت هذه اهمية عملية التسويق بالنسبه لاي عملية انتاجيه فانها تحتل اهمية خاصه في قطاع الزراعه وعلى وجه الخصوص في قطاع يحتل فيه انتاج الفاكهة والخضروات مكان الصداره - كما هو الحال في قطاع الزراعه العماني - فمعظم هذه المنتجات سريع العطب خاصة في ظل ندرة البنيه الاساسيه في مجال التسويق من طرق ونقل وتخزين وتعبئه، مع اتساع الرقعه الجغرافيه وبعد اماكن الانتاج عن الاسواق . يؤيد ذلك ارتفاع نسبة التالف لدى المزرعه من المحاصيل الزراعيه في عمان ، فعلى سبيل المثال تراوحت هذه النسبه بين ١٠٪ لمحصولي الموز والبطاطس ، ٢٠٪ لمحصولي الكرنب والقرنبيط ثم وصلت الى حوالي الربع من محصول الطماطم[١].

وعلاوه على هذا الفقد الذي يؤثر بالسلب في كمية الانتاج المسوقه وبالتالي انخفاض عائد المزارع العماني فان هناك بعض المشاكل التي تؤدي الى عدم حصول هذا المزارع على السعر المناسب لعل من اهمها :

- الانتاج في مساحات صغيره نسبيا مما يصعب معه على المزارع ان يقوم بالعمليات اللازمه والتي تمكنه من الحصول على افضل العروض السعريه مثل النقل الى الاسواق والفرز والتخزين.
- عدم توافر المعلومات عن الاسواق المختلفه والاسعار في الوقت المناسب مع قصر المواسم الراعيه نتيجة للظروف المناخيه مما يؤدي في النهايه الى عدم حصول المزارع على السعر المناسب سواء لعدم عرض انتاجه في المكان والوقت المناسبين او نظرا لانخفاض قدرته على المساومه.

---

[١] - فيصل بن خميس الحشار - السياسات السعريه والهوامش التسويقيه للمنتجات الزراعيه في سلطنة عمان - ورقه مقدمه في الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩ ص ١٩

وللتغلب على مثل هذه المشكلات قامت الحكومه في عام ١٩٨١ بانشاء الهيئه العامه لتسويق المنتجات الزراعيه والتي قامت بدورها بانشاء شبكه تسويقيه تتكون من ١٢ مركزا للتجميع و ٦ مراكز للتوزيع ، علاوه على مصنع انضاج الموز في صلاله بالمنطقه الجنوبيه ومنافذ بيع للمستهلك في الاسواق الهامه . وتتمثل مهام هذه الهيئه في :

-تحديد السياسات السعريه على اسس علميه واقتصاديه.

- تحديد الطلب الفعلي للاسواق العمانيه من الخضر والفواكه على مدار العام.

-تصدير المنتجات الزراعيه المحليه الفائضه عن حاجة السوق.

ويبين جدول {٣ -٤} مدى مساهمة هذه الهيئه في تسويق الانتاج المحلي من الخضروات والفواكه ، حيث شكلت الكميه المسوقه عن طريق الهيئه نحو ٦٪ ، ٤,٣٪ من اجمالي انتاج الخضر والفاكهه لعام ١٩٨٩ وارتفعت هذه النسبه في عام ١٩٩٢ الى حوالي ٦,٩٪ ، ٥,٢٪ لكل من الخضر والفواكه على التوالي. وبذلك يتضح مدى ضآلة مساهمة الهيئه في عملية التسويق للانتاج المحلي حيث بلغت حصتها في المتوسط خلال هذه الفتره نحو ٦,٩٪ من انتاج الخضر وحوالي ٤,٩٪ من انتاج الفاكهه .

جدول {٣ - ٤} تطور الكميات المسوقه عن طريق الهيئه العامه لتسويق المنتجات الزراعيه خلال الفتره ١٩٨٩ - ١٩٩٢

(طن)

السنوات	خضـــــروات			فاكهـــــه		
	اجمالي الانتاج	المسوق عن طريق الهيئه		اجمالي الانتاج	المسوق عن طريق الهيئه	
		كميـــه	٪		كميـــه	٪
١٩٨٩	١٥٥٢٠٠	٩٢٧٨	٦,٠	١٧٦٦٠٠	٧٥٣٣	٤,٣
١٩٩٠	١٦٢٣٠٠	١١١٨٦	٦,٩	١٨٢٤٠٠	٨٢٧٢	٤,٥
١٩٩١	١٧٢٨٠٠	١٣٥٦١	٧,٩	٢١٠٩٠٠	١١٨٨٣	٥,٦
١٩٩٢	١٨٢٣٠٠	١٢٥٨٥	٦,٩	٢١٩٥٠٠	١١٣١١	٥,٢
متوسط			**٦,٩**			**٤,٩**

المصدر: حسبت على اساس : البنك المركزي العماني - التقرير السنوي ١٩٩٢ ص ١٨-١٩

وقد يرجع تدني الدور الذي تلعبه الهيئه في هذا المجال الى عزوف المزارعين عن التعامل معها نظرا لعدم الفوارق الكبيره في معظم الاحيان بين ما يحصلون عليه من اسعار عند تعاملهم مع الهيئه او عند تعاملهم مع التجار وهو ما يتضح من الجدول {٣ - ٥} ، فباستثناء محصول القرنبيط والذي يحصل فيه المزارع على ٤٨٪ من سعر التجزئه في حالة تعامله مع التجار ، في حين يحصل على ٧٧٪ في حالة تعامله مع الهيئه ، يلاحظ ان ما يحصل عليه من اسعار الموز والباذنجان والبطاطس يبلغ ٤٨٪ ، ٥٢٪ ، ٦٥٪ في حالة البيع للتجار مقابل ٥٥٪ ، ٥٧٪ ، ٦٩٪ في حالة التعامل مع الهيئه ، في حين تتساوى نسبة ما يحصل عليه من سعر الكرنب في الحالتين ويقل ما يحصل عليه من سعر الطماطم في حالة بيعه للهيئه عما اذا تعامل مع التجار.

وقد يرجع هذا الدور الهامشى الذي تقوم به الهيئه في مجال تسويق الانتاج الزراعي الى قصور امكاناتها في مجالات النقل والتخزين وغير ذلك خاصة في ظل الاتساع الجغرافي للسلطنه وتباعد مناطق الانتاج ومناطق الاسواق مما يستوجب تطوير هذه الهيئه ولعل من اول خطوات التطوير هو ما تتجه اليه الحكومه نحو تحويل ملكية الهيئه الى القطاع الخاص.

جدول {٣ - ٥} ملخص لنصيب المزارع والوسطاء
من سعر التجزئه في بعض المنتجات الزراعيه

(٪)

المنتجات	في حالة التجار		في حالة الهيئه	
	نصيب المزارع	نصيب الوسطاء	نصيب المزارع	نصيب الوسطاء
الطماطم	٧٦	٢٣	٧٥	٢٥
البطاطس	٦٥	٣٥	٦٩	٣١
الكرنب	٤٣	٥٧	٤٣	٥٧
الباذنجان	٥٢	٤٨	٥٧	٤٣
القرنبيط	٤٨	٥٢	٧٧	٢٣
الموز	٤٨	٥٢	٥٥	٤٥

المصدر: فيصل بن خميس الحشار - السياسات السعريه والهوامش التسويقيه للمنتجات الزراعيه في سلطنة عمان - مرجع سابق ص ٤٩

٣-٤ سياسات الدعم

تعتبر سياسات الدعم المنفذ تجاه قطاع الزراعه العماني الاداه الرئيسيه لعملية تطوير هذا القطاع، اذ عن طريق تقديم الدعم بشقيه المباشر وغير المباشر تهدف الدوله - كما سبقت الاشاره - الى دفع المزارع نحو استخدام اساليب الانتاج المتقدمه .

ويأخذ الدعم غير المباشر اشكال عده مثل قيام الحكومه بالاستثمارات اللازمه لتطوير البنيه التحتيه من سدود وطرق وصيانه للافلاج والابار ، وهو ما تناولته الدراسه بالتفصيل عند مناقشه السياسه الاستثماريه . ومن انواع الدعم غير المباشر ايضاً توفير القروض الميسره للمزارعين سواء لمواجهة تكاليف العمليات الزراعيه او من اجل اقتناء ادوات الانتاج. ولهذا الغرض تم انشاء بنك عمان للزراعه والاسماك عام ١٩٨١ والذي يقوم بتقديم القروض الى المزارعين مقابل نسبه بسيطه من فوائد الاقتراض ، وستتناول الدراسه هذا الدور بشكل اكبر من التفصيل عند عرضها للسياسه الائتمانيه فيما يختص بقطاع الزراعه . كذلك من اهم اشكال الدعم غير المباشر الحمايه التي توفرها الحكومه للمنتجات الزراعيه العمانيه بزيادة الضريبه الجمركيه على المستورد المماثل او منع هذا المستورد تماما خاصة اثناء ذروة الموسم للمنتج الزراعي.

اما الدعم المباشر فيتمثل في المبالغ التي تتحملها الدوله كجزء من الخدمات والتسهيلات المقدمه للمزارعين وتنقسم الى :

١ - دعم مستلزمات الانتاج الزراعيه ، حيث توفر وزاره الزراعه والثروه السمكيه مختلف انواع بذور الخضر وتقاوي البطاطس بنسبة دعم ٥٠٪ ، كما تقدم نفس النسبه دعم للمبيدات المستخدمه في رش الافات الزراعيه والشتلات المنتجة محليا بمشاتل الوزاره ، وتبلغ نسبة دعم الاسمده الكيماويه ٢٥٪[١]. وفي مجال الانتاج الحيواني تقوم الحكومه بانشاء حظائر التربيه لصغار المزارعين دون مقابل علاوةعلى تقديم الخدمات المجانيه مثل التحصين للحيوانات والعلاج البيطري ، وتدعيم اسعار شراء لحوم البقر من المربين[٢].

---

[١] - غرفة تجاره وصناعة عمان - دائرة البحوث الزراعيه - مشاريع الاستثمار الزراعي في سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - ورقه مقدمه الى الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩ ص ٦٣

[٢] - بيان وزير الزراعه والثروه السمكيه امام المجلس الاستشاري للدوله - مرجع سابق ص ٣٥

٢ - دعم الميكنه الزراعيه اما بتوفيرها بصوره مجانيه كما هو الحال بالنسبه لمضخات المياه والتي توزع على المزارعين منذ عام ١٩٨٠ دون مقابل ، او بتحمل الدوله بجزء من اسعار الالات الزراعيه يصل الى حوالي ٥٠٪ من قيمة الحراثات ومضخات رش المبيدات.

٣ - دعم ادخال نظم الري الحديثه والتي تعول عليها الحكومه كثيرا في مواجهة مشكلة المياه - كما سبقت الاشاره - حيث تقوم بدعم تكلفة ادخال هذه النظم لدى المزارعين الافراد بواقع ٧٥٪ للمساحات المنزرعه حتى ١٠ افدنه ، ٥٠٪ للمساحات المنزرعه من ١٠ افدنه وحتي ٥٠ فدانا ، ٣٠٪ للمساحات المنزرعه من ٥٠ فدانا وحتي ١٠٠ فدان[١]. ولقد تم تخصيص نحو ٥ ملايين ر.ع موزعه على السنوات ١٩٩٠ - ١٩٩٢ كدعم لادخال هذه الانظمه في منطقة ساحل الباطنه وحدها[٢].

وتواجه سياسات الدعم مشكلتان رئيسيتان : الاولى تتمثل في انخفاض مستوى حجم الدعم المقدم لقطاع الزراعه مقارنة بالقطاعات الاخرى ، اما الثانيه فهي ان نسبة التنفيذ الفعلي من حجم الدعم المخطط تعتبر منخفضه .

فكما هو مبين بجدول [٣ - ٦] بلغ الدعم المخصص لقطاع الزراعه نحو ٩.٨٪ من اجمالي الدعم المخطط لجميع القطاعات الاقتصاديه خلال الخطه الخمسيه الثانيه ، وارتفعت هذه الحصه خلال الخطه الخمسيه الثالثه الى ١٧.٤٪ ثم انخفضت الى ١٢٪ في عام ١٩٩٢ (العام الثاني للخطه الحاليه).

---

[١] - غرفة تجارة وصناعة عمان - دائرة البحوث الزراعيه - مشاريع الاستثمار الزراعي في سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - مرجع سابق ص ٦٣

[٢] - بيان وزير الزراعه والثروه السمكيه امام المجلس الاستشاري للدوله - مرجع سابق ص ٢٠

جدول [٣-٦] تطور الدعم المخطط والمنفذ في قطاع الزراعه عن الفتره ١٩٨١-١٩٩٢

(مليون د.ع)

السنوات	الدعم المخطط			الدعم المنفذ			نسبة تنفيذ دعم قطاع الزراعه (٪)
	اجمالي الدعم	دعم قطاع الزراعه	نسبة الزراعي الى الاجمالي (٪)	اجمالي الدعم	دعم قطاع الزراعه	نسبة الزراعي الى الاجمالي (٪)	
١٩٨١	٢٧,٠	١,٠	٣,٧	٥,٥	٤,٨	٨٧,٣	٤٨٠,٠
١٩٨٢	٣٢,٠	٢,٠	٦,٣	١٩,٢	—	—	—
١٩٨٣	٣٩,٠	٤,٠	١٠,٣	٢٢,٨	٤,٩	٢١,٥	١٢٢,٥
١٩٨٤	٤٧,٠	٥,٠	١٠,٦	١٣,٦	٤,٠	٢٩,٤	٨٠,٠
١٩٨٥	٤٩,٠	٧,٠	١٤,٣	١٤,٠	٢,٠	١٤,٣	٢٨,٦
اجمالي	**١٩٤,٠**	**١٩,٠**	**٩,٨**	**٧٥,١**	**١٥,٧**	**٢٠,٩**	**١١٠,٠**
١٩٨٦	١١,٠	٠,٣	٢,٧	١٠,٧	٠,٣	٢,٨	١٠٠,٠
١٩٨٧	٢١,٠	٥,٠	٢٣,٨	١١,٠	١,٢	١٠,٩	٢٤,٠
١٩٨٨	١٩,٠	٣,٠	١٥,٨	١٥,٩	—	—	—
١٩٨٩	١٨,٠	٣,٠	١٦,٧	٣٤,٤	٠,٥	١,٥	١٦,٧
١٩٩٠	١٩,٠	٤,٠	٢١,١	٣١,٥	١,٠	٣,٢	٢٥,٠
اجمالي	**٨٨,٠**	**١٥,٣**	**١٧,٤**	**١٠٣,٥**	**٣,٠**	**٢,٩**	**١٩,٦**
١٩٩١	٢٤,٠	٣,٠	١٢,٥	١٣,٤	١,٠	٧,٥	٣٣,٣
١٩٩٢	٢٥,٠	٣,٠	١٢,٠	٤٩,٣	٠,٨	١,٦	٢٦,٧

المصدر : الدعم المخطط: مجلس التنميه الخطه الخمسيه الثانيه ٤٣ ، الخطة الخمسيه الثالثه ص٨٥، الخطة الخمسيه الرابعه ص ٨٠

الدعم المنفذ: وزارة الماليه والاقتصاد - الحساب الختامي للموازنه العامه للدوله - سنوات مختلفه

ويزداد تدني مستوى نصيب قطاع الزراعه في حالة الدعم المنفذ فعلا، فباستثناء الخطه الخمسية الثانيه وبالتحديد في اول سنواتها حيث تم انشاء بنك عمان للزراعه والاسماك وما صاحبه من تمويل لهذا البنك مما ادى الى ارتفاع نسبة الدعم المنفذ فعلا لقطاع الزراعه الى ٨٧.٣٪ من اجمالي الدعم المنفذ للقطاعات المختلفه في تلك السنه ، فان حصة الدعم المنفذ في قطاع الزراعه انخفضت باستمرار بحيث بلغت في اخر سنوات هذه الخطه ١٤.٣٪ وبالتالي بلغت هذه النسبه للخطه المذكوره مكتمله ٢٠.٩٪ ، ثم انخفضت بشده خلال الخطه الخمسيه الثالثه لتشكل نحو ٢.٩٪ لاجمالي هذه الخطه ثم بلغت هذه الحصه في عام ١٩٩٢ نحو ١.٦٪ ، وهو ما يشير الى التدني الشديد في مستوى الدعم الفعلي لقطاع الزراعه مقارنة بالقطاعات الاخرى.

وعلاوة على انخفاض نصيب قطاع الزراعه سواء من اجمالي الدعم المخطط او من اجمالي الدعم المنفذ ، فان معدل تنفيذ الدعم المخطط لهذا القطاع تعتبر ايضا منخفضه ، فباستثناء الخطه الثانيه والتي تم فيها تقديم دعم لتمويل البنك المذكور اعلاه بحيث بلغت نسبة التنفيذ الفعلي للدعم المخطط في هذا القطاع نحو ١١٠٪ ، فان هذه النسبه قد انخفضت في الخطه الخمسيه الثالثه الى ١٩.٦٪ ، وبلغت نحو ٢٦.٧٪ في عام ١٩٩٢ ، مما يظهر مدى الانحراف الحادث في تحقيق اهداف الدعم المخططه لقطاع الزراعه وضرورة دراسة الاسباب التي وراء هذه الظاهره لتلافيها بما يؤدي الى زيادة فعالية سياسات الدعم لدفع القطاع الخاص الى توسيع نشاطه في هذا القطاع.

٣-٥ السياسه التمويليه

من المعلوم ان التمويل يلعب دورا فعالا في عملية التنميه بوجه عام وفي قطاع الزراعه بوجه خاص ، اذ انه يشكل حلقة الوصل بين مرحلتي الانتاج والتسويق لتشكل في مجملها حلقات متكامله وتداخله يؤثر كل منها في الاخر ويتاثر به.

وتتمثل مصادر تمويل قطاع الزراعه في الموازنه العامه للدوله فيما يتصل بتمويل الاستثمارات الحكوميه وتنفيذ برامج دعم القطاع الخاص . اما بالنسبه لتمويل الاستثمارات الخاصه وتكاليف الانتاج السنويه ، فاليرغم من ان الموارد الذاتيه لدى المزارعين تلعب دورا مهما ، الا ان التمويل عن طريق الاقتراض يلعب الدور الاهم في هذا المجال . وهناك مصدران لهذا الاقتراض : البنوك التجاريه ، والبنوك المتخصصه متمثله في بنك تنمية عمان والذي انشيء في عام ١٩٧٦ ، وبنك عمان للزراعه والاسماك والذي تاسس في عام ١٩٨١.

ان حظ قطاع الزراعه من نشاط البنوك التجاريه يعتبر متدنيا جدا ، فكما هو مبين بجدول (٣-٧) بلغ متوسط حصة هذا القطاع السنوي من اجمالي القروض الممنوحه من قبل هذه البنوك خلال الخطه الخمسيه الاولى نحو ٣ . ٠٪ ، وبالرغم من تزايده خلال الخطتين الثانيه والثالثه فبلغ حوالي ٥ . ٠٪ و ٨ . ٠٪ لهاتين الخطتين ، الا انه اخذ في التناقص مع بداية الخطه الرابعه حيث بلغ للسنتين الاولتين منها نحو ٦ . ٠٪ ، ٥ . ٠٪ على التوالي .

وبالرغم من ان حظ قطاع الزراعه من نشاط البنوك المتخصصه يعتبر افضل مقارنه بالبنوك التجاريه الا انه لم ينل بعد الاهتمام الكافي الذي يتناسب مع مكانته واحتياجاته ، فلقد بلغ المتوسط السنوي لنصيب قطاع الزراعه من القروض الممنوحه من قبل بنك تنمية عمان خلال الخطه الخمسيه الثانيه نحو ٤ . ٦٪ ، وارتفع الى ١ . ٨٪ خلال الخطه الثالثه ، ولكنه انخفض مع بداية الخطه الرابعه من ١٠٪ في عام ١٩٩١ الى ٣ . ١٪ عام ١٩٩٢ .

ولقد بلغ هذا المتوسط بالنسبه للقروض الممنوحه من قبل بنك عمان للزراعه والاسماك خلال الخطه الثانيه نحو ٢ . ٩٣٪ ، ونتيجة لزيادة القروض الممنوحه لقطاع الثروه السمكيه فان حصة قطاع الزراعه قد انخفضت بعد ذلك باستمرار فبلغت خلال الخطه الثالثه ٧٦٪ في المتوسط وخلال الخطه الرابعه ٨ . ٥٦٪ في المتوسط.

جدول (٣-٧) نصيب قطاع الزراعه من الائتمان المصرفي للبنوك التجاريه والبنوك المتخصصه خلال الفتره ١٩٧٧-١٩٩٢

(٪)

السنوات	البنوك التجاريه	البنـــوك المتخصصـــه		الائتمان الاجمالي
		بنك تنمية عمان	بنك عمان للزراعه والاســـــماك	
١٩٧٦	٠,١	..	—	٠,١
١٩٧٧	٠,٣	..	—	٠,٣
١٩٧٨	٠,٢	..	—	٠,٢
١٩٧٩	٠,٤	..	—	٠,٤
١٩٨٠	٠,٦	..	—	٠,٦
متوسط	٠,٣	..	—	٠,٣
١٩٨١	٠,٤	٤,٤	—	٠,٤
١٩٨٢	٠,٣	١٢,٩	٩٩,٦	٠,٨
١٩٨٣	٠,٤	٠,٩	٨٩,٣	١,٢
١٩٨٤	٠,٦	٢,٤	٨٥,١	١,٢
١٩٨٥	٠,٧	١١,٥	٩٨,٧	١,٠
متوسط	٠,٥	٦,٤	٩٣,٢	٠,٩
١٩٨٦	٠,٧	٨,٥	٩٦,٥	٠,٩
١٩٨٧	٠,٨	—	٩٠,٤	١,٢
١٩٨٨	٠,٨	١٧,٥	٨٣,٦	١,٥
١٩٨٩	٠,٨	—	٦٠,٧	١,١
١٩٩٠	٠,٩	١٤,٥	٤٩,٠	١,٧
متوسط	٠,٨	٨,١	٧٦,٠	١,٣
١٩٩١	٠,٦	١٠,٠	٥٦,٨	١,٢
١٩٩٢	٠,٥	١,٣	٥٣,٦	١,٠

(..) : بيانات غير متوفره

المصدر : حسبت على اساس بيانات جدول (٩) بالملحق.

ان قصور السياسه الائتمانيه تجاه قطاع الزراعه تتضح بصوره جليه من خلال تأمل نصيب هذا القطاع من حجم الائتمان الاجمالي ، حيث بلغت حصته خلال الخطه الاولى حوالي ٠,٣٪ فقط ، وبعد زيادتها خلال الخطتين الثانيه والثالثه الى ٠,٩٪ ، ١,٣٪ على الترتيب ، انخفضت مره اخرى خلال الخطه الرابعه الى ١,٢٪ عام ١٩٩١ ، ١,٠٪ عام ١٩٩٢. ان ذلك لا يرجع فقط الى عزوف البنوك التجاريه عن المشاركه في تمويل قطاع الزراعه وانما ايضا الى ظالة الدور الذي يقوم به بنك عمان للزراعه والاسماك في مجال اقراض هذا القطاع بالرغم من انه يعتبر البنك الذي يقع عليه العبء الاساسي في هذا الخصوص ، فما يقدمه من قروض لقطاع الزراعه لا يشكل سوى ٠,٤٪ من اجمالي الائتمان في عام ١٩٨٢ وارتفع الى ٠,٥٪ عام ١٩٩٢.

الملخص والتوصيات

القت الدراسه في فصلها الاول الضوء على مكانة قطاع الزراعه العماني داخل الاقتصاد الوطني من زوايا مدى مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل للمواطنين ، ومشاركته في توليد الناتج المحلي الاجمالي ، علاوة على دوره في مجال التجاره الخارجيه .

ولقد اوضح هذا الفصل ان قطاع الزراعه بالرغم من تناقص حصة السكان الريفيين من اجمالي السكان والعماله الزراعيه من اجمالي القوى العامله نظرا للهجره المستمره الى المدن ، الا انه ما زال يشكل احد المصادر المهمه في مجال خلق فرص العمل ، وان الهجره من الريف الى المدن - خاصة ان المهاجرين جلهم من الشباب - اصبحت تشكل احدى المشاكل المهمه التي تواجه تنمية وتطوير هذا القطاع ، اذ انه دائما ما يتم مواجهة ندرة العماله الزراعيه عن طريق استقدام عماله وافده والتي لا تستطيع مسايرة عملية تحديث هذا القطاع سواء لعدم الخبره او لوجود مانع اللغه .

وبالرغم من ان قطاع الزراعه قد انخفضت مساهمته باستمرار في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للتوسع الكبير في قطاع النفط او للتطور السريع في القطاعات الاقتصاديه الاخرى، الا انه حقق معدلات نمو مرتفعه سواء مقارنة بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي او بمعدلات نمو القطاعات السلعيه الاخرى .

اما في مجال التجاره الخارجيه ، فبعد ان كانت الصادرات الزراعيه تشكل كل الصادرات السلعيه غير النفطيه حتى عام ١٩٧٧ ، بدأت حصتها من اجمالي الصادرات غير النفطيه تتراجع باستمرار نتيجة التطور الذي حدث في القطاعات الاخرى وبالتالي زيادة الصادرات غير الزاعيه باستمرار بمعدلات اكبر من الصادرات الزراعيه . ونتيجة لزيادة الواردات الزاعيه بمعدلات سريعه فان الميزان التجاري الزراعي قد اخذ في التدهور باستمرار.

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسه بالتفصيل هيكل الموارد الزراعيه المتاحه بالسلطنه وطبيعة استغلالها وما يواجه هذا الاستغلال من مشاكل تقلل من رشادته الاقتصاديه . ففي مجال الموارد الارضيه ما زالت السلطنه تعاني من مشكلة محدودية الرقعه الزراعيه وتشتتها الحيازي علاوة على معاناتها في بعض المناطق من مشكلة الملوحه نتيجة ارتفاع نسبة الملوحه في مياه الري.

وتشكل ندرة المياه قيدا شديدا امام محاولات توسيع الرقعه الزراعيه، فبالرغم من التفاوت الشديد في التقديرات المختلفه لموارد المياه بالسلطنه ، الا انه في ظل التوسع السريع في استخدام المياه سواء لاغراض الزراعه او للاغراض الاخرى فان المرء لا يكاد يخطيء الحقيقه بان هناك ندره في كميات المياه المتاحه مقارنة بالطلب عليها مما جعل اكثر الدراسات تشاؤما تؤكد على وجود عجز مائي بالسطنه يقدر بنحو ٨٢,٨ مليون متر مكعب سنويا بما يشكل نحو ٦,٣٪ من الاستخدامات السنويه.

ويشكل الانتاج النباتي حوالي ٧٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي ويتكون من حوالي ٣٨,٣٪ منتجات حقليه ، ونحو ٣٤,٤٪ فاكهه ثم ٢٧,٣٪ منتجات خضريه . ويختلف هذا الترتيب في حالة التركيب المحصولي حيث تاتي الفاكهه في المرتبه الاولى ويتبعها مجموعة محاصيل الخضر ثم المحاصيل الحقليه والتي يغلب عليها زراعات الاعلاف التي شكلت نحو ٩٠٪ من مساحتها الاجماليه. وفي هذا المجال اوضحت الدراسه ان التركيب المحصولي بشكل عام لايتفق مع مباديء الاستخدام الرشيد خاصة في ظل محدودية الموارد الزراعيه واهمها الارض والمياه. واذا كان هذا التركيب المحصولي يشكل قيدا مهما امام تنمية قطاع الزراعه فان هذا القيد يزداد احكاما في ظل الانخفاض الشديد في انتاجية الوحده الارضيه مقارنة بما هو سائد في العديد من الدول.

اما الانتاج الحيواني فيشكل نحو ٣٠٪ من قيمة اجمالي الانتاج الزراعي ويزداد وزنه النسبي مقارنة بالانتاج النباتي من سنه الى اخرى ، الا انه لا يتناسب مع الزيادات المستمره في المساحه التى تخصص لانتاج الاعلاف والتي علاوة على انها تتم على حساب انتاج الغذاء للانسان فانها تعتبر من المحاصيل المستهلكه بشده لمياه الري. ان من اهم اسباب عدم تطور الانتاج الحيواني بالشكل المأمول ضعف الانتاجيه والذي يرجع في المقام الاول الى ضعف التراكيب الوراثيه مع سوء التغذيه علاوة على تخلف اساليب التربيه.

وبالرغم من معدلات النمو التي تحققت في قطاع الزراعه ، الا انه نتيجة للزياده السريعه في حجم الطلب على الغذاء والتي تعتبر في عمان من اكبر المعدلات مقارنة بالدول الاخرى من ناحيه وعدم نمو الانتاج الزراعي بالمعدلات المناسبه لهذا الطلب من ناحية اخرى ، فقد حدث تدهور مستمر لنسبة الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات الزراعيه.

وتناول الفصل الثالث والاخير من هذه الدراسه الجهود التي بذلت لتذليل الكثير من هذه المشكلات التي تقف في طريق تنمية وتحديث قطاع الزراعه ، وذلك بالتعرض لاهم السياسات والبرامج التي وضعت خلال الخطط الخمسيه المتعاقبه منذ الخطه الاولى ١٩٧٦ -١٩٨٠ وحتي الان ، حيث تعرض هذا الفصل للسياسه الاستثماريه ، والسياسات المطبقه في مجال تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه مثل الميكنه الزراعيه واساليب الري والخدمات الارشاديه ، والسياسه التسويقيه ، وسياسات الدعم ثم السياسه التمويليه .

وفي معرض تناول السياسه الاستثماريه اوضحت الدراسه تدني مستوى الاستثمار الزراعي مقارنة بالقطاعات الاخرى وكحصه من اجمالي الاستثمار ومن الناتج المحلي الاجمالي ، وان كان حجم الاستثمار الحكومي في قطاع الزراعه يعتبر منخفضا مقارنة بالقطاعات الاخرى ، الا ان تدني الاستثمار الزراعي يرجع في المقام الاول الى تقاعس الاستثمار الخاص عن القيام بدوره في قطاع يعتبر في مجمله قطاعا خاصا . كما اظهرت الدراسه ان هناك انحرافا واضحا بين الاستثمارات المخططه والمنفذه بشقيها الحكومي والخاص.

وفي مجال تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه ركزت الحكومه جهودها على ادخال الميكنه الزراعيه وتطوير اساليب الري وتقديم الخدمات الارشاديه علاوة على توفير مسلتزمات الانتاج . وبالرغم من قيام الحكومه بتوفير الخدمات الاليه المدعومه وتوفير التمويل لتملك الالات الزراعيه الا ان معدل استخدام الميكنه الزراعيه ما زال منخفضا . وتحاول الحكومه الاستفاده القصوى بمياه الري المتوفره عن طريق صيانة ورفع كفاءة الافلاج والابار مع تطوير اساليب الري بادخال طرق الري الحديثه مع بناء السدود الاجوفيه التي تحول دون تسرب مياه الامطار الى البحر لاعطائها الفرصه للتسرب لتغذية المياه الجوفيه . وبالرغم من تزايد النشاط الارشادي الا انه مازال يواجه العديد من المشاكل مثل ارتفاع نسبة الاميه بين المزارعين والاعتماد على العماله الاجنبيه غير المدربه علاوة على انخفاض تاهيل المرشدين مع قلة اعدادهم و ندرة المعلومات الاحصائيه الخاصه بمختلف جوانب النشاط الزراعي.

ويشكل وضع سياسه تسويقيه ملائمه احد التحديات المهمه التي تواجه الحكومه للنهوض بقطاع الزراعه ، حيث تعتبر مشكلة تسويق المنتجات الزراعيه احد القيود على تشجيع المزارع العماني نظرا لانخفاض عائده بسبب عدم حصوله على السعر المناسب او ارتفاع الفاقد من المحصول. ومن المحاولات التي بذلت في هذا المجال انشاء الهيئه العامه لتسويق المنتجات الزراعيه ، الا ان دورها مازال محدودا نظرا لقصور امكاناتها في مجالات النقل والتخزين وغير ذلك من انشطه تعتبر ضروريه في مجال تسويق المنتجات الزراعيه.

وتعتمد الحكومه بصوره اساسيه على سياسات دعم القطاع الخاص حتى يتجه نحو المزيد من الاستثمار في قطاع الزراعه سواء بتقديم القروض الميسره او بتحمل الحكومه لجزء من تكاليف ادوات ومستلزمات الانتاج ، ولكن من الملاحظ ان سياسات الدعم لم تشتمل بالقدر الكافي على الجانب التفضيلي بين نشاط واخر حتى تستطيع القيام بدور توجيهي يخدم الاهداف التي تخطط لها الحكومه . كما ان معدلات تنفيذ الدعم المخطط تعتبر الى حدا كبير منخفضه علاوه على ان حجم الدعم الموجه لقطاع الزراعه يعتبر صغيرا مقارنة بالقطاعات الاقتصاديه الاخرى.

وفي مجال السياسه التمويليه ما زالت البنوك التجاريه عازفه عن المشاركه في تمويل النشاط الزراعي ، كما ان البنوك المتخصصه لم تقم بالدور الكافي بعد في هذا الصدد مما ادى الى ان نصيب قطاع الزراعه من اجمالى الائتمان الممنوح اصبح ضئيلا جدا.

وبناء على ما سبق فان الدراسه تعرض لاهم التوصيات الاتيه :

١ - بناء هياكل مؤسسيه قادره على تطوير قاعده معلوماتيه توفر البيانات والاحصاءات التي تغطي الجوانب المختلفه ذات الصله بقطاع الزراعه بما يعطي صوره حقيقيه عن موارد وامكانات هذا القطاع حتى يمكن وضع الخطط والبرامج المناسبه مع امكانية متابعة هذه الخطط والوقوف على مدى ما يتحقق من نمو في هذا القطاع.

٢ - تمشيا مع ظروف الموارد الارضيه وموارد المياه بالسلطنه يجب التركيز على التنمية الرأسيه خاصة وان الانتاجيه الزراعيه ما زالت منخفضه مقارنة بالمستويات العالميه ، ويتطلب ذلك المزيد من الجهد نحو ادخال اساليب العمل المتطوره في قطاع الزراعه ، حيث ان ما تحقق في هذا المجال لايعتبر الا مجرد بدايه.

٣ - وان تطوير انماط استغلال الموارد الزراعيه يتطلب مزيدا من الاستثمار ، وامام تدني مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال فانه من الضروري خلق مناخا استثماريا ملائما ليتعدى المفهوم الحالي الذي يركز على منح الحوافز والدعم حتي يشمل العوامل الاخرى المؤثره على المناخ الاستثماري مثل العوامل المؤسسيه والتشريعيه والتسويقيه وغير ذلك كما فصلت الدراسه. ان هذا المناخ الملائم لايستهدف فقط خلق استثمارات جديده وانما يجب ان يهدف الى علاج الاسباب وراء تدني معدلات تنفيذ الاستثمارات المخططه لقطاع الزراعه.

٤ - محاولة تعديل التركيب المحصولي الحالي حتى يقترب من الشكل الذي تمليه اعتبارات الجدوى الفنيه والاقتصاديه . وتفرض اقتصاديات السوق استخدام الادوات غير المباشره من جانب الحكومه لحث المزارعين نحو الاتجاه الى انتاج المحاصيل المرغوب فيها من سياسات سعريه وماليه وسياسات دعم . وفي هذا الخصوص توصي الدراسه بمزيد من استخدام سياسات الدعم كأداه توجيهيه تؤثر في عملية تخصيص الموارد الزراعيه للانشطه المختلفه ، فيجب ان تكون هناك معاملة تفضيليه لهذه السياسات بين الانشطه الزراعيه بما يؤدي الى توجه المزارعين بما يتفق مع ما تخطط له الحكومه من تركيب محصولي ، ويزداد هذا الدور فعاليه مع زيادة حجم الدعم المنفذ في قطاع الزراعه عما هو عليه في الوقت الحالي . ونفس المعامله التفضيليه يمكن خلقها من خلال سياسات الاقراض الميسر والتي تتبعها الحكومه حتى الان دون تميز بين نشاط زراعي واخر.

٥ - ضرورة خلق نوع من التوازن النوعي والكمي بين الثروه الحيوانيه والمراعي الطبيعيه سواء على مستوى السلطنه او على مستوى المناطق المختلفه بما يضمن النمو المستمر لهذه المراعي لتوفير الغذاء المناسب للحيوان مع التخفيف من الضغط على المساحات المزروعه - والتي يخصص جزء كبيرا منها لتوفير الاعلاف لهذه الثروه الحيوانيه - مما يؤدي الى استغلال هذه المساحات لانتاج الغذاء للانسان مع التوفير في استخدام المياه حيث ان الاعلاف من المحاصيل التي تحتاج الى كميات كبيره من المياه. ان هذا التخفيض في حجم الثروه الحيوانيه يمكن تعويضه من خلال محاولة الارتقاء بالصفات الوراثيه للحيوان علاوه على تطوير اساليب تربيته بما يؤدي الى الارتفاع بانتاجيته.

٦ - باعتبار ان مرحلة التسويق من المراحل الحاسمه لاستمرار العمليه الانتاجيه فانه يجب تطوير مؤسسات تسويقيه وخلق بنيه اساسيه من نقل وتخزين واسواق منظمه ، حيث ما زالت عملية التسويق الزراعي في بداية تطورها والمتمثل في انشاء الهيئه العامه لتسويق المنتجات الزراعيه والتي تحتاج بدورها الى مجهودات اضافيه حتى تستطيع ان تنهض بدور فعال في هذا المجال ولعل من اهم خطوات تطوير هذه الهيئه هو ما تتجه اليه الحكومه في الوقت الراهن نحو تحويل ملكيتها الى القطاع الخاص .

٧ - ومن اهم الخدمات اللازمه لدفع العمليه الانتاجيه توفير التمويل اللازم للمراحل المختلفه من انتاج وتسويق. وتحتاج السياسه التمويليه لنوع من التفعيل سواء بحفز البنوك التجاريه نحو المشاركه في تمويل قطاع الزراعه او بزيادة دور البنوك المتخصصه عن طريق توفير المزيد من مصادر التمويل لكي تقدم القروض الزراعيه بالحجم المناسب ، وقد يكون في هذا فرصه او وسيله لدفع البنوك التجاريه بالمشاركه غير المباشره اذا كانت عازفه عن المشاركه المباشره - لظروف النشاط الزراعي - وذلك بقيامها بتقديم القروض ليس الى المزارعين مباشرة وانما الى هذه البنوك المتخصصه والتي تقوم بدورها باقراض المزارعين الافراد.

المـــــراجـــع

١ - البنك المركزي العماني - التقرير السنوي - مسقط ١٩٩٢

٢ - بنجت ساموبلن - مشروع برنامج الانماء - منظمة الاغذيه والزراعه - مشروع المركز لموارد المياه - المديريه العامه للزراعه - مسقط - بدون تاريخ.

٣ - بيان وزير الزراعه والاسماك امام المجلس الاستشاري للدوله - مسقط - ٨ كتوبر ١٩٨٩.

٤ - سعد طه علام (دكتور) - واقع وافاق التنميه الزراعيه في اقطار الخليج العربي - مجلة الخليج العربي - جامعة البصره - العراق - مجلد ١٣ عدد ١ - ١٩٨١.

٥ - صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢.

٦ - عادل ابراهيم هندي (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - ورقه مقدمه في الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩.

٧ - عادل ابراهيم هندي (دكتور) واخرون - تطوير وتنمية انتاج وتسويق الثروه الحيوانيه والسمكيه بسلطنة عمان - جامعة الدول العربيه - المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - الخرطوم ١٩٧٧.

٨ - عباس عبدالرحمن ابو عوف (دكتور) - السياسه الزراعيه في سلطنة عمان وافاق التطوير - المنظمه العوبيه للتنميه الزراعيه - الخرطوم ١٩٨٩.

٩ - علم الهدى حماد (دكتور) - تنمية الزراعه والثروه السمكيه في سلطنة عمان - وزارة الزراعه والاسماك - مسقط ١٩٨١.

١٠ - غرفة تجارة وصناعة عملن - مشاريع الاستثمار الزراعي في سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩.

١١ - فيصل بن خميس الحشار - السياسات السعريه والهوامش التسويقيه للمنتجات الزراعيه في سلطنة عمان - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط - اكتوبر ١٩٨٩.

١٢ - مجلس التنميه - احصاءات التجاره الخارجيه - مسقط - اعداد مختلفه .

١٣ - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - اعداد مختلفه.

١٤ -مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) - مسقط ١٩٧٦.

١٥ -مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) - مسقط ١٩٨١.

١٦ -مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - مسقط ١٩٨٧.

١٧ -مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) - مسقط ١٩٩١.

١٨ - محمد نصر الدين علام (دكتور) - الترشيد وقايه وعلاج - المياه - اصدار خاص عن وزارة موارد المياه - مسقط ١٩٩٣.

١٩ - معهد التخطيط القومي - دور الصناديق العربيه في تمويل القطاع الزراعي - قضايا التخطيط والتنميه في مصر رقم (٦٣) - القاهره - ابريل ١٩٩١.

٢٠ -منظمة الاغذيه والزراعه للامم المتحده - الكتاب السنوي للانتاج ١٩٩٠.

٢١ -وزارة التجاره والصناعه - الاقتصاد العماني في عشر سنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) - مسقط - بدون تاريخ.

٢٢ -وزارة الزراعه والاسماك - الموارد المائيه بسلطنة عمان - مسقط ١٩٨٦.

٢٣ -وزارة الصحه - المديريه العامه للتخطيط - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط ١٩٩٢.

٢٤ -وزارة الماليه والاقتصاد - الحساب الختامي للموازنه العامه للدوله - مسقط - سنوات مختلفه.

٢٥ - SULTANATE OF OMAN , THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT , FINAL REPORT, IN 5 VOLUMES, JAPAN INTERNATIONAL COOPERATION AGENCY, AMUSCAT, NOVEMBER1990

ملحـــــــق احصـــائـــــــي

جدول [١] تطور الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحقق في قطاع الزراعه خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٩٢

(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	الناتج في قطاع الزراعه (دون الاسماك[١])	الناتج في القطاعات السلعيه غير النفطيه	الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٥	١٤,٠	٩٣,١	٧٢٤,٢
١٩٧٦	١٢,٣	١١١,١	٨٨٤,٣
١٩٧٧	١٧,٤	١٠٨,٨	٩٤٦,٨
١٩٧٨	٢٣,١	١١١,٤	٩٤٥,٠
١٩٧٩	٣١,٣	١٣٨,٧	١٢٨٩,٩
١٩٨٠	٣٧,٢	١٨٧,٠	٢٠٦٣,٥
١٩٨١	٤٠,٥	٢٣٦,٦	٢٤٩٠,٥
١٩٨٢	٤٥,٧	٢٧٩,٣	٢٦١٣,٦
١٩٨٣	٥٣,٥	٣٤٠,٦	٢٧٣٩,٩
١٩٨٤	٥٧,١	٤١٤,٣	٣٠٤٦,٧
١٩٨٥	٦٨,٠	٤٢٧,٠	٣٤٥٣,٨
١٩٨٦	٦٨,٠	٤٢٩,١	٢٨٠٠,٤
١٩٨٧	٧١,٠	٣٦٢,٢	٣٠٠٢,٦
١٩٨٨	٧٨,٠	٣٨٦,٣	٢٩٢٥,٩
١٩٨٩	٨٣,٢	٣٧٦,٨	٣٢٣٠,٦
١٩٩٠	٨٤,٧	٤٢١,٤	٤٠٥٠,٧
١٩٩١	٩٣,٣	٤٧٧,٥	٣٩١٧,٤
١٩٩٢	٩٢,٦	٥٢٥,٠	٤٤١٧,٤

المصدر : مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي - مسقط - اعداد مختلفه

---

[١] - للسنوات ما قبل ١٩٧٥ لم يتم الفصل بين الناتج المحقق في قطاع الزراعه والمحقق في قطاع الثروه السمكيه.

جدول(٢) تطور الصادرات الزراعيه عمانية المنشأ
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٢

(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	الصادرات الزراعيه (دون الاسماك)	اجمالي الصادرات غير النفطيه	اجمالي الصادرات عمانية المنشأ
١٩٧١	٠,٤	٠,٤	٨٨,٠
١٩٧٢	٠,٤	٠,٤	٨٨,٦
١٩٧٣	٠,٦	٠,٦	١١٤,٩
١٩٧٤	٠,٤	٠,٤	٤١٨,١
١٩٧٥	١,١	١,١	٤٨٩,٢
١٩٧٦	١,٤	١,٤	٥٤٥,٢
١٩٧٧	١,٢	١,٢	٥٤٧,١
١٩٧٨	٢,٨	٣,٣	٥٢٥,١
١٩٧٩	٣,٢	٤,٧	٧٥٠,٤
١٩٨٠	٢,٦	٤,٦	١٢٤٩,٢
١٩٨١	٤,٠	٦,٦	١٥٣٣,٠
١٩٨٢	٤,٠	٧,٧	١٤١٧,٣
١٩٨٣	٤,٤	١٠,٧	١٣٥٧,٣
١٩٨٤	٤,٠	١٧,٢	١٤١٨,٢
١٩٨٥	٧,٢	٢٢,٨	١٦١٩,٨
١٩٨٦	٧,٥	٢٦,٦	١٠٠٧,٦
١٩٨٧	٨,١	٣٨,٩	١٣٦٧,٠
١٩٨٨	١٠,٧	٦٣,٠	١١٦٤,٦
١٩٨٩	١١,٤	٦٦,٥	١٣٨٠,٢
١٩٩٠	١٠,٢	٦٨,٩	١٨٩٧,٧
١٩٩١	٩,٩	٧٩,٠	١٧٠٨,٨
١٩٩٢	١٠,٧	٩٦,٧	١٨٨١,٨

المصدر: - نفس المرجع السابق

- البنك المركزي العماني - النشره الاقتصاديه - المجلد السابع عشر العدد (٣) - مسقط ١٩٩١ ص ٢٩

- مجلس التنميه - احصاءات التجاره الخارجيه - مسقط ١٩٨٨ - اعداد مختلفه.

جدول[٣]تطور الواردات الزراعيه
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٢

(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	الواردات	اعادة التصدير	صافي الواردات
١٩٧١	٥,٤	غ.م	٥,٤
١٩٧٢	٦,٣	غ.م	٦,٣
١٩٧٣	١٠,٧	غ.م	١٠,٧
١٩٧٤	١٧,٣	غ.م	١٧,٣
١٩٧٥	٣٠,٨	غ.م	٣٠,٨
١٩٧٦	٣٦,٤	غ.م	٣٦,٤
١٩٧٧	٤٦,٤	غ.م	٤٦,٤
١٩٧٨	٥٧,٠	٦,٢	٥٠,٨
١٩٧٩	٧٥,٠	١٠,١	٦٤,٩
١٩٨٠	٩١,٠	٦,١	٨٤,٩
١٩٨١	١٠٦,٧	٨,٩	٩٧,٨
١٩٨٢	١١٧,٣	٤,١	١١٣,٢
١٩٨٣	١٢٦,٣	٤,٩	١٢١,٤
١٩٨٤	١٤٢,٦	٦,٠	١٣٦,٦
١٩٨٥	١٤٦,٥	٥,٥	١٤١,٠
١٩٨٦	١٤٩,٠	٤,٦	١٤٤,٤
١٩٨٧	١٤٧,٨	١,٨	١٤٦,٠
١٩٨٨	١٦٣,٤	٤,٣	١٥٩,١
١٩٨٩	١٦٩,٧	٦,٦	١٦٣,١
١٩٩٠	١٨٦,٤	٣,٠	١٨٣,٤
١٩٩١	٢٢٥,٨	١٧,٤	٢٠٨,٤
١٩٩٢	٢٧٤,٥	٣٤,٦	٢٣٩,٩

المصدر : مجلس التنميه :

- الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سابق - اعداد مختلفه
- احصاءات التجاره الخارجيه - مرجع سابق - اعداد مختلفه

جدول (٤) تقديرات الانتاج الزراعي
خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(الف ر.ع وبالاسعار الجاريه)

البيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
المحاصيل الحقليه:	**٣١٥٦١**	**٣٢٨٤١**	**٣٤١٧٨**	**٣٥٥٧٦**	**٣٧٠٣٦**
قمح	١٨٠	١٨٩	١٩٨	٢٠٨	٢١٨
اعلاف	٢٦٣٧١	٢٧٥٣٢	٢٨٧٤٧	٣٠٠١٨	٣١٣٤٩
تبغ	٥٠١٠	٥١٢١	٥٢٣٤	٥٣٥٠	٥٤٦٨
الفاكهه:	**٢٨٧٨٤**	**٢٩٧٠٢**	**٣٠٧٠٧**	**٣١٨٠٧**	**٣٣٠١٨**
تمور	١٤٨٦٥	١٥٣٢٢	١٥٧٩٨	١٦٢٩٣	١٦٨٠٧
عنب	٤٥٠	٥٥٣	٦٨٠	٨٣٦	١٠٢٨
موز	٣٥٣٦	٣٦٨٠	٣٨٣١	٣٩٨٧	٤١٥٠
جوز الهند	٨٢٧	٩٣٧	١٠٦٣	١٢٠٦	١٣٦٧
باباي	٥٧٣	٥٥٣	٥٣٣	٥١٥	٤٩٧
مانجو	١٨٩٠	١٩٦٤	٢٠٤١	٢١٢٢	٢٢٠٦
ليمون	٤١٨٠	٤١٠٤	٤٠٣٠	٣٩٥٧	٣٨٨٦
حمضيات متنوعه	٢١٦٠	٢٢٢١	٢٢٨٤	٢٣٤٨	٢٤١٥
اخرى	٣٠٣	٣٦٨	٤٤٧	٥٤٣	٦٦٢
الخضروات:	**٢٢٢٩٦**	**٢٣٢٦٨**	**٢٤٢٩٥**	**٢٥٣٩١**	**٢٦٥٦٠**
طماطم	٣٩٢٨	٤٠٢٩	٤١٣٣	٤٢٣٩	٤٣٤٨
بطيخ وشمام	٧١٢٣	٧٥١٤	٧٩٢٦	٨٣٦١	٨٨٢١
بطاطس	٤١٠	٤٩٧	٦٠٤	٧٣٣	٨٨٩
جزر	١٢٠٠	١٢٢٦	١٢٥٢	١٢٨٠	١٣٠٧
ثوم	٦٦٠	٦٨٢	٧٠٤	٧٢٧	٧٥١
كرنب	١١٦١	١٢٠٧	١٢٥٥	١٣٠٤	١٣٥٦
بصل	٦٩١	٧١١	٧٣٢	٧٥٤	٧٧٧
خيار	٢٠١٧	٢٠٦٨	٢١٢١	٢١٧٥	٢٢٣٠
باذنجان	٤٨٧	٥٠٥	٥٢٤	٥٤٣	٥٦٣
فجل	١٤٤٩	١٥٠٩	١٥٧٣	١٦٣٩	١٧٠٩
فلفل	١٧٨٤	١٨٧٠	١٩٥٥	٢٠٤٧	٢١٤٣
كوسه	٤١٨	٤٣٤	٤٥١	٤٦٩	٤٨٧
اخرى	٩٦٨	١٠١٦	١٠٦٥	١١٢٠	١١٧٩

تابع جدول [٤] تقديرات الانتاج الزراعي
خلال الفتره ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(الف ر.ع وبالاسعار الجاريه)

البيان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الانتاج الحيواني:	**٢٩٦٠١**	**٣٢٥٩٢**	**٣٦٢٧٢**	**٤٠٨٩٧**	**٤٦٨٢٨**
حليب	٩٣٦٩	٩٤٦٠	٩٥٥٢	٩٦٤٥	٩٧٣٩
لحوم ضأن	١١٣٩٧	١٢٥٣٤	١٣٧٨٤	١٥١٥٩	١٦٦٧١
لحوم ابقار	٥٥٠٠	٥٩٨٣	٦٥٠٨	٧٠٨٠	٧٧٠٢
دواجن	١٥٨٠	٢٣٧٤	٣٥٦٦	٥٣٥٨	٨٠٤٩
بيض	١٧٥٥	٢٢٤١	٢٨٦٢	٣٦٥٥	٤٦٦٧
اجمالي الانتاج الزراعي	**١١٢٢٤٢**	**١١٨٤٠٣**	**١٢٥٤٥٢**	**١٣٣٦٧١**	**١٤٣٤٤٢**

المصـــــــــــدر: THE STUDY ON A MASTER PLAN FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT, OP . CIT . , VOLUME 5 , P. 7

جدول [٥] تقديرات المساحه المحصوليه
خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٨٨

(فدان)

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الخضروات:	**٨٢٨٥**	**٩٢٥٢**	**١٠٢٣٩**	**١١٢٤٨**	**١٢٢٠٩**	**١٣١٦٤**	**١٤٣٧٥**
طماطم	١٣٤٩	١٥٩٢	١٩٠٤	٢٠٣٧	٢٢٧٨	٢٥١٢	٢٨٨٥
فلفل	٧٥٤	٨٦٦	١٠٠٠	١٠٩٥	١١٦٦	١٢٨٥	١٤٥٢
بصل	٨٥٩	٩٣٨	١٠٠٢	١١١٤	١١٨٣	١٢٤٧	١٣٣٢
ثوم	٢٧٤	٢٩٣	٢٩٠	٢٩٠	٤٦٤	٣٤٧	٣٥٧
باميه	٨٨	٩٥	٩٨	١١٧	١١٧	١٢١	١٢٦
بطيخ	١٩٠٥	٢٠٨٣	٢٢٢٣	٢٤٩٩	٢٦١٨	٢٧٨٥	٢٩٧٥
شمام	٨٧٣	٩٧٦	١٠٧١	١١٩١	١٢٨٥	١٣٨١	١٤٨٨
قرنبيط	١٠٦٢	١١٨٨	١٣٣٣	١٤٢٨	١٥٤٧	١٦٨٥	١٨٣٣
خيار	١٠٠٢	١٠٩٧	١١٩٩	١٢٩٩	١٣٨٠	١٤٨٧	١٥٩٥
بطاطس	١١٩	١٢٤	١١٩	١٧٨	١٧١	٣١٤	٣٣٢
محاصيل حقليه:	**١٣٢٦١**	**١٤٨٦٣**	**١٦٥٧٩**	**١٧٩٦٧**	**١٩٦٠٤**	**٢١٢١١**	**٢٢٩٦٠**
قمح	٥٧٤	٦٦٤	٧٥٩	٨٣٨	٩٢٣	١٠٢٢	١١١٤
حشيشة الرودس والبرسيم	١١٨٠٤	١٣٣٠٤	١٤٩٠٨	١٦٢٠٨	١٧٧٤٨	١٩٢٦٨	٢٠٨٧٣
تبغ	٨٨٣	٨٩٥	٩١٢	٩٢١	٩٣٣	٩٢١	٩٧٣
الفاكهة:	**٦٥٩٦٢**	**٦٧٧٣٤**	**٦٩٩٤٨**	**٧٠٩٩٥**	**٧٢٥٥٩**	**٧٤٨٢٩**	**٧٦٨٨٢**
تمور	٥٠٣٦٨	٥١٥١٠	٥٣٠٦٧	٥٣٥٨٨	٥٤٤٠٤	٥٦٠٨٧	٥٧٥٢٥
ليمون	٤٥١٧	٤٧١٦	٤٩١٢	٥١١٠	٥٣٣٦	٥٥٠٣	٥٧١٢
مانجو	٦٨٤٣	٧٢٠٢	٧٥٩٧	٧٨٥٣	٨٢٩٧	٨٦٤٦	٨٩٩٦
موز	٣٥٠٦	٣٥٦٨	٣٦٢٩	٣٦٨٢	٣٧٦٠	٣٨٢٠	٣٨٦٧
جوز الهند	٧٢٨	٧٣٨	٧٤٣	٧٦٢	٧٦٢	٧٧٣	٧٨٢
محاصيل اخرى[1]	١٠٣٦٧	١١٣١٢	١١٨٨٣	١٣٥٥٩	١٤٣٣٠	١٥٠٩٤	١٥٨٢٩
اجمالي	**٩٧٨٧٥**	**١٠٣١٦١**	**١٠٨٦٤٩**	**١١٣٧٦٩**	**١١٨٧٠٢**	**١٢٤٢٩٨**	**١٣٠٠٤٦**

المصدر: نفس المرجع السابق ص ٢٢

---

[1] - تتضمن المحاصيل الاخرى الباباي ، الجزر، البطاطا ، الفجل ، الباذنجان ، الكوسه، القرنبيط، البنجر، الشعير ، الذره ، حمضيات اخرى ، العنب ، الفاصوليا، الخس ، البسله ، الحمص ، اللوبيا، اللوز، الرمان ، التين والجوافه.

جدول [٦] تطور الانتاج من اهم المحاصيل
خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٨٨

(الف طن)

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
طماطم	٩,٧	١١,٧	١٤,٠	١٦,٣	١٨,٢	٢١,٧	٢٦,٩
فلفل	٢,٧	٣,٢	٣,٧	٤,١	٤,٦	٥,٢	٥,٥
بصل	٤,٩	٥,٠	٥,٣	٥,٨	٦,٤	٧,١	٧,٧
ثوم	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	١,٦	١,٢	١,٢
باميه	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧
بطيخ	١٤,٦	١٥,٩	١٧,٠	١٩,١	٢٠,٢	٢١,٩	٢٣,٨
شمام	٤,٦	٥,٢	٥,٧	٦,٤	٦,٩	٧,٥	٨,٢
كرنب	٩,٧	١٠,٩	١٢,٢	١٣,٣	١٤,٧	١٦,٢	١٧,٩
خيار	٦,١	٦,٧	٧,٣	٧,٩	٨,٥	٩,٢	١٠,٠
بطاطس	١,٢	١,٢	١,٢	١,٨	١,٧	٣,٣	٣,٥
قمح	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧
حشيشة الرودس والبرسيم	١٧٣,٦	١٩٥,٦	٢١٩,٢	٢٤٨,٤	٢٨٠,٩	٣٠٨,٨	٣٣٧,١
تبغ	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٩	٢,٠
تمور	٧٦,٢	٧٧,٩	٨٠,٣	٨٦,٢	٨٧,٥	٩٢,٦	١٠٠,٠
ليمون	١٩,٩	٢٠,٨	٢١,٧	٢٢,٥	٢٤,٠	٢٤,٧	٢٦,٠
مانجو	٥,٥	٥,٨	٦,١	٦,٣	٦,٩	٧,٦	٧,٦
موز	١٩,١	١٩,٥	١٩,٨	٢٠,٠	٢١,١	٢١,٩	٢٢,١
جوز الهند	٤,٩	٥,٠	٥,٠	٥,١	٥,٢	٥,٣	٥,٥

المصدر : نفس المرجع السابق ص ٢٢

جدول [٧] نسبة الاكتفاء الذاتي من اهم المنتجات الزراعيه خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٨٨

(٪)

المحصول	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الحبوب :	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٤
قمح	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٥	١,٣	٠,٨
الخضروات:	**٧٩,٨**	**٨٠,٦**	**٧٧,٨**	**٨٨,٢**	**٨٢,٤**	**٧٣,١**	**٦٢,٩**
طماطم	١١٤,٧	٩٥,٢	٩٢,٣	٩٢,٥	٩٧,٠	٩٨,٦	٧٤,٤
بصل	—	—	—	—	—	٧٧,٦	٤٩,٥
ثوم	—	—	—	—	—	٧٢,٠	٧٩,٩
بطيخ وشمام	١٠٠,٠	٩٥,٥	١٠٢,٣	١٠٥,٠	١٠٦,٠	٨٧,٠	٩٢,٣
كرنب	—	—	—	—	—	٨٢,٣	٨٣,٩
خيار	—	—	—	—	—	٩٤,٣	٩٤,٥
بطاطس	٦١,٨	٢٠,٧	٢٦,١	١٢,٦	١٥,٨	٣٠,٥	٢٥,٩
فلفل	٨٦,٦	٨٣,٥	٨٩,١	٨٩,٠	٩١,٨	٩٣,٠	٩٥,٠
الفواكه:	**٨٢,١**	**٧٣,٧**	**٨٠,٢**	**٨٠,٤**	**٨٠,٨**	**٨٩,٤**	**٩٣,٣**
تمور	١٠٢,٠	١٠١,٧	١٠٦,١	١٠٦,٠	١٠٥,٠	١٠٣,٧	١٠٥,٠
ليمون	١٥٥,١	١٤١,١	١٥٨,٨	١٦٢,٧	١٦١,٤	١٥٢,٣	٣١٨,٦
موز	٨٩,٣	٨٩,٩	٨٦,٠	٨٥,٨	٨٧,٢	٩٨,٥	٨٩,٥
جوز الهند	—	—	—	—	—	٩٢,٧	٩٤,٦
عنب	٣,٠	٣,٥	٣,٨	٢,٧	٢,٦	٣,٦	٤,٠
باباي	—	—	—	—	—	٩٩,٦	١٠٠,٠
الاعلاف	٨٤,١	٨٨,٦	٧٦,٠	٨٠,٤	٧٥,٧	٧٨,٩	٧٥,١
التبغ	٥٤,٦	٥٧,٥	٥٢,٧	٦١,٤	٥٩,٩	٢٥,١	٧١,٨
المنتجات الحيوانيه:							
لحوم ضأن	٢١,٦	٢١,٠	١٩,١	١٩,٢	١٨,٣	٢١,٧	٢٢,٦
لحوم ابقار	٦٢,٩	٦٣,٦	٥٧,٥	٥٠,٣	٤٨,٩	٥٢,٧	٤٦,١
لحوم دواجن	١٥,٧	٥,٩	٤,٠	٥,٣	٧,٢	٦,٥	٦,٠
بيض	٧,٤	٢٧,٦	١٨,٨	١٠,٣	٩,٠	٩,٩	١٨,٨
حليب	٨٤,٢	٧٠,٣	٧٢,٠	٨١,٣	٨٩,٠	٩٠,٨	—

(-) بيانات غير منشوره

المصدر: نفس المرجع السابق مجلد (٢) ص ٢١٢ و مجلد (٥) ص ٢٤ - ٢٧

جدول(٨) تطور التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الزراعه خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٩٢

(مليون د.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	قطاع الزراعه (دون الاسماك[1])			اجمالي القطاعات السلعيه غير النفطيه			اجمالي التكوين الرأسمالي		
	عام	خاص	اجمالي	عام	خاص	اجمالي	عام	خاص	اجمالي
١٩٧٦	٠,٥	٠,٨	١,٣	٢,٢	١١,٠	١٣,٢	٢٥٩,٨	٥٧,٣	٣١٧,١
١٩٧٧	١,٦	١,١	٢,٧	٢,٢	١٦,٤	١٨,٦	٢١٧,٣	٧٠,٦	٢٨٧,٩
١٩٧٨	٢,٩	١,٦	٤,٥	٤,٥	١٦,٨	٢١,٣	١٧٦,١	٨٧,٤	٢٦٣,٥
١٩٧٩	٣,٦	٣,١	٦,٧	٥,٦	١٩,٢	٢٤,٨	٢١٥,٧	١١٩,٧	٣٣٥,٤
١٩٨٠	٤,٣	٣,٥	٧,٨	٢٢,٧	٢٣,٥	٤٦,٢	٣٠٥,٨	١٥٩,٩	٤٦٥,٧
١٩٨١	٥,٢	٤,٦	٩,٨	٥٨,٠	٣٠,٠	٨٨,٠	٣٨٩,٦	١٩٣,٩	٥٨٣,٥
١٩٨٢	٦,٠	٣,٥	٩,٥	٥٩,٤	٣٢,٩	٩٢,٣	٤٨٢,٢	٢٢٤,٥	٧٠٦,٧
١٩٨٣	٥,٠	٥,٣	١٠,٣	٢٨,٣	٣٦,٢	٦٤,٥	٥٢٩,٩	٢٠٧,٠	٧٣٦,٩
١٩٨٤	٨,٤	٨,١	١٦,٥	١٧,٣	٤٦,٤	٦٣,٧	٦٥٢,٥	٢٦٠,٧	٩١٣,٢
١٩٨٥	٩,٤	٤,٠	١٣,٤	٢٠,٨	٤٧,٣	٦٨,١	٧٠١,٧	٢٥٢,٢	٩٥٣,١
١٩٨٦	٧,٤	٣,٨	١١,٢	٢٢,٦	٣٧,٢	٥٩,٨	٦٥١,٩	٢٤٦,٥	٨٩٨,٤
١٩٨٧	٣,٥	٤,٦	٨,١	١٤,٧	٣٤,٥	٤٩,٢	٣٩٩,٧	١٦٤,٦	٥٦٤,٣
١٩٨٨	٤,٤	٣,٨	٨,٢	١٢,٣	٢٣,٣	٣٥,٦	٣٣٢,٩	١٥٧,٧	٤٩٠,٦
١٩٨٩	٥,٠	٣,٧	٨,٧	١١,٥	٢٢,٥	٣٤,٠	٢٩١,٩	١٥٢,٣	٤٤٤,٢
١٩٩٠	٦,٩	٥,٣	١٢,٢	١٣,٢	٣٢,٧	٤٥,٩	٣٠٨,٣	٢٢٠,٩	٥٢٩,٢
١٩٩١	٩,١	٦,٠	١٥,١	١٣,٠	٣٦,٩	٤٩,٩	٤١٠,٣	٢٥١,١	٦٦١,٤
١٩٩٢	١٠,٤	٦,٠	١٦,٤	١٨,٦	٣٦,٩	٥٥,٥	٥٠١,٧	٢٤٩,٢	٧٥٠,٩

المصدر: مجلس التنميه - الكاب الاحصائي السنوي - اعداد مختلفه

---

[1] - للسنوات ما قبل ١٩٧٦ لم يتم الفصل بين التكوين الرأسمالي في قطاع الثروه السمكيه والتكوين الرأسمالي في قطاع الزراعه.

جدول (٩) تطور الائتمان المقدم من البنوك التجاريه والبنوك المتخصصه لقطاع الزراعه خلال الفتره ١٩٧٧ - ١٩٩٢

(الف د.ع)

السنوات	البنوك التجاريه		البنوك المتخصصه				الائتمان الاجمالي	
			بنك تنميه عمان		بنك الزراعه			
	اجمالي	الزراعه	اجمالي	الزراعه	اجمالي	الزراعه	اجمالي	الزراعه
١٩٧٦	٢٠٨٣١٣	٢٠٢	..	..	—	—	٢٠٨٣١٣	٢٠٢
١٩٧٧	٢٢٩٦٠٣	٥٦١	..	..	—	—	٢٢٩٦٠٣	٥٦١
١٩٧٨	٢٢٥١٠٣	٥٢٣	..	..	—	—	٢٢٥١٠٣	٥٢٣
١٩٧٩	٢٣٥١٨٧	٩٥٢	..	..	—	—	٢٣٥١٨٧	٩٥٢
١٩٨٠	٢٩٤١٣٥	١٦٣٤	..	..	—	—	٢٩٤١٣٥	١٦٣٤
١٩٨١	٣٤٦٣٦٧	١١٩٢	٥٦٣٠	٢٥٠	—	—	٣٥١٩٩٧	١٤٤٢
١٩٨٢	٤٠٦٥٢٥	١١٦١	٤٣٠٥	٥٥٥	١٦١٨	١٦١٢	٤١٢٤٤٨	٣٣٢٨
١٩٨٣	٥٠٧٩٩٨	١٨٨٤	٥٢١٠	٤٥	٤٩٠٧	٤٣٨١	٥١٨١١٥	٦٣١٠
١٩٨٤	٥٨٩٧١٢	٣٥٥٨	٨٠٦٦	١٩٠	٤٠٣٢	٣٤٣١	٦٠١٨١٠	٧١٧٩
١٩٨٥	٧٥٦٦٣٧	٥١٧٣	٥٢٤٤	٦٠٠	١٥٦٩	١٥٤٩	٧٦٣٤٥٠	٧٣٢٢
١٩٨٦	٧٣٨٨١٧	٥٠٣٢	٣٥٤٩	٣٠٠	١٠٧٨	١٠٤٠	٧٤٣٤٤٤	٦٣٧٢
١٩٨٧	٧٥٢٠١٢	٦١٨٢	٣٣٧٥	—	٣١٩٢	٢٨٨٤	٧٥٨٥٧٩	٩٠٦٦
١٩٨٨	٧٩٧٤٩٥	٦٥٨٦	٤٢٧١	٧٤٥	٥٣٤٦	٤٤٧٠	٨٠٧١١٢	١١٨٠١
١٩٨٩	٨٦٠٩٥١	٧٢١٩	٢٢٤٠	—	٣٧٩٩	٢٣٠٤	٨٦٦٩٩٠	٩٥٢٣
١٩٩٠	٩٧١٩٩٨	٨٥٦٨	٣١٧٤	٤٦٠	٤٦٨٣	٢٢٩٤	٩٧٩٨٥٥	١١٣٢٢
١٩٩١	٩٧٣٩٦٩	٦١٠٤	٧٩٨١	٧٩٥	٤٧٢٢	٢٦٨١	٩٨٦٦٧٢	١١٦٢١
١٩٩٢	١٠٧٢٨٧٠	٥٦٥٢	٧٠٥٧	٩٠	٥٠٤٢	٢٧٠٣	١٠٨٤٩٦٩	١٠٧٨٤

المصدر: نفس المرجع السابق

جدول (١٠) توزيع قروض بنك عمان للزراعه والاسماك حسب الانشطه الزراعيه خلال الفتره ١٩٨٢ - ١٩٢٢

(الف د.ع)

البيان	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
تطوير مزارع قائمه	٥٠٠	١٢٠٧	٩١٩	٣٦١	٣١١	٢٤٦	١١٥١	١٠٩٩	٦٩٣	٧٥٧	٤٦١
انشاء مزارع جديده	٦٤٥	٢١٢٧	١٦٥١	٦٢٦	٦٢٧	١٩٦٩	٦٠٨	٣٠٦	—	—	—
ميكنه زراعيه	١٠٧	١٠٢٤	٧١٢	٥٤٧	٨٤	٩٢	٢١٨	٢٩٠	٣٧٠	٨٧١	٦٢٦
ثروه حيوانيه	١٤٥	٢٣	٣	—	—	—	٤٠	١٢٦	٧٨	٣٣١	١٤٨
تسويق وتصنيع زراعي	٢١٥	—	١٤٦	١٥	١٨	—	—	٥٠	٤	٣٧	٢١
الاسماك	٦	٥٢٦	٦٠١	٢٠	٣٨	٣٠٨	٨٧٦	١٤٩٥	٢٣٨٩	٢٠٤١	٢٣٣٩
اخرى	—	—	—	—	—	٥٧٧	٢٤٥٣	٢٩٣	—	٦٧	٥٠
اجمالي	**١٦١٨**	**٤٩٠٧**	**٤٠٣٢**	**١٥٦٩**	**١٠٧٨**	**٣١٩٢**	**٥٣٤٦**	**٣٧٩٩**	**٤٦٨٣**	**٤٧٢٢**	**٥٠٤٢**

المصدر: نفس المرجع السابق

مطبعة معهد التخطيط القومى
القاهرة